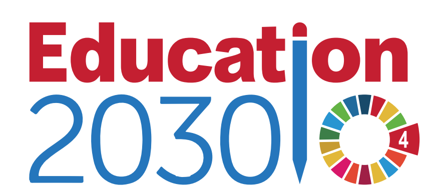
التعليم 2030

دليل التخطيط نحو المستقبل

أعده بتكليف من
مكتب التربية العربي لـدول الخـليج

د. علي عبده الألمعـــــي
مدير عام التخطيط والسياسات بوزارة التعليم
بالمملكة العربية السعودية

راجعـه : د. عبدالسـلام الجوفـي
المستشار بمكتب التربية العربي لدول الخليج







التعليم ٢٠٣٠م

دليل التخطيط نحو المستقبل

أعده بتكليف من
مكتب التربية العربي لدول الخليج
الدكتور علي بن عبده الألمعي

راجعه
الدكتور عبد السلام الجوفي

الناشر
مكتب التربية العربي لدول الخليج
الرياض ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م



الأ

، عبد

الس

ردمك : ٥ – ٦٦٠ – ١٥ – ٩٩٦٠

١- التعليم – السعودية.   أ. الجوفي ، عبد السلام (مراجع) .

ب. العنوان.

ديوي: ٣٧٩،٥٣١   ١٤٣٨/٩٦٧

رقم الإيداع: ١٤٣٨/٩٦٧
ردمك : ٥ – ٦٦٠ – ١٥ – ٩٩٦٠



بسم الله الرحمن الرحيم



MOHAMED KHATAB

الناشر

مكتب التربية العربي لدول الخليج

ص. ب (٩٤٦٩٣) – الرياض (١١٦١٤)

تليفون: ٠٠٩٦٦١١٤٨٠٠٥٥٥

فاكس ٠٠٩٦٦١١٤٨٠٢٨٣٩

www.abegs.org
E-mail: abegs@abegs.org
المملكة العربية السعودية



المحتويات

تقديم

إن مكتب التربية العربي لدول الخليج انطلاقًا من مهامه الأساسية التي من بينها: "العمل على تنسيق عمليات التعليم وتطويره واستكمالها، وإظهار شخصية المنطقة العربية الإسلامية، وتدعيم وحدة شعبها، ووضع خطط التربية والتعليم على أسس علمية تواكب التطورات المعاصرة". بادر إلى إصدار كتاب: "التعليم للجميع: دليل التخطيط لإعداد الخطة الوطنية متابعة المنتدى العالمي للتربية داكار (السنغال) إبريل ٢٠٠٠م"، وبعد اعتماد قمة الأمم المتحدة في شهر نوفمبر ٢٠١٥م لخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، حرص المكتب بالتعاون مع مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية في بيروت، ومكتب اليونسكو لدول الخليج واليمن بالدوحة، والمركز الإقليمي للتخطيط التربوي بالشارقة، على دعم الفرق الفنية المعنية بالتخطيط التربوي والرصد والتقويم لإنجازات الدول في مجال الهدف الرابع من خطط التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، فقام بإصدار دليل عملي بعنوان: "التعليم ٢٠٣٠م: دليل التخطيط نحو المستقبل" الذي نقدمه إلى المسؤولين عن التخطيط التربوي والمهتمين والباحثين، والذي يهدف إلى الإسهام في توضيح آليات بناء الخطط الوطنية للتنمية المستدامة، والتي تعدُّ منطلقًا رئيسًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال برامج ومشروعات وأنشطة وطنية، يتم رصد تقدمها عبر مؤشرات قياس الأداء، ويمكنها أن تساعد الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال تحقيق التنمية المستدامة.

وإننا إذ نضع هذا الإصدار بين أيدي المسؤولين والمعنيين بالتعليم، فإننا نود أن نشكر الدكتور علي عبده الألمعي مدير عام التخطيط والسياسات، والمنسق الوطني للتنمية المستدامة للتعليم ٢٠٣٠م بالمملكة العربية السعودية على إعداد هذا الإصدار، والشكر موصول

إلى معالي الدكتور عبدالسلام الجوفي ، المستشار بمكتب التربية العربي لدول الخليج على مراجعته.

والله ولي التوفيق،،،

د. علي بن عبد الخالق القرني
المدير العام
لمكتب التربية العربي لدول الخليج

الفصل الأول

التنمية المستدامة

- مفهوم التنمية.
- مفهوم التنمية البشرية.
- مفهوم التنمية المستدامة.
- ظهور فكرة التنمية المستدامة.
- أبعاد التنمية المستدامة.
- مبادئ التنمية المستدامة.
- دور التربية والتعليم في تحقيق التنمية المستدامة
- خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م.
- أهداف التنمية المستدامة.
- هدف التعليم الرابع في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م.
- غايات التعليم في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م.
- وسائل التعليم ٢٠٣٠م.
- تنفيذ خطة التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

الفصل الأول

التنمية المستدامة

مفهوم التنمية

التنمية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال. والتنمية، كمفهوم، شاع الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية بخاصة، لما نجم عنها من مشكلات اجتماعية بارزة دفعت بدول العالم إلى بذل جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية. لذا فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وما يعنيه ذلك من تغيير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه ذلك.

ومع تقدم العلوم الإنسانية والتكنولوجية، فقد تزايد الاهتمام في عالمنا المعاصر بقضية التنمية التي أخذت معنى آخر أكثر شمولية، وارتبطت بتحول فكري وتربوي ضخم يضم سائر الإمكانات البشرية العلمية والثقافية والتكنولوجية الموظفة في خدمة التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. لذا فالتنمية بمفهومها الشامل، ليست عملية اقتصادية فحسب، وليست عملية اجتماعية فحسب، وليست عملية سياسية فحسب، وليست عملية ثقافية فحسب، ولكنها مزيج من هذه كلها وغيرها، تحتوي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتفاعل جميعها وتتداخل بعضها مع بعض في إطار شمولي، تهدف إلى تحقيق أهداف تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع. وما هو ممكن للتحقيق، وتعمل على تغيير المجتمع نحو الأفضل بجميع وجوهه وكامل تطلعاته، وعلى هذا، تعتبر التنمية: عملية واعية وموجهة، تقوم بها قطاعات شعبية واعية، خاصة وعامة، بهدف إيجاد تغيير شامل يسمو بالمجتمع إلى مصاف الأمم الراقية المتحضرة. لذا فهي أكثر من عملية نمو اقتصادي يعبر فحسب، عن وجود " عملية تحولات في البناء الاقتصادي- الاجتماعي،

قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيًّا، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور[١].

مفهوم التنمية البشرية

يعتبر مفهوم التنمية البشرية من أكثر مفاهيم التنمية اتساعًا، إذ يحتوي على تحليل النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية والحاجات الأساسية والرفاهية البشرية للجيل الحالي وللأجيال القادمة، ولقد حظي مفهوم "التنمية البشرية" بمكانة مميزة في الفكر التنموي، عبر أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وذلك منذ عمله الرائد بإصدار تقرير التنمية البشرية الأول، عام ١٩٩٠م، ودأبه على تطوير المفهوم، وإغنائه عبر التقارير الدورية التي واظب على صدورها، وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتسع مفهوم التنمية لأبعاد ثلاثة هي:

١. تكوين القدرات البشرية، مثل: تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات.
٢. استخدام البشر لهذه القدرات في الاستمتاع، أو الإنتاج– سلعًا وخدمات– أو الإسهام الفاعل في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية.
٣. مستوى الرفاه البشري المحقق، في إطار ثراء المفهوم المبين.

ووفقًا للتعريف الصادر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٠م تعرف التنمية البشرية على أنها : عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الأفراد، وأهم هذه الخيارات: أن يحيا الأفراد حياة طويلة وخالية من الأمراض، وأن يحصلوا على قدر معقول من التعليم، وأن يحصلوا على كل الموارد التي تضمن لهم المستوى المعيشي الجيد، والحريات السياسية، وحقوق الإنسان، واحترام الإنسان لذاته.

(١) السنبل، عبدالعزيز: دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي: الأمن مسئولية الجميع ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض٢٠٠١م، ص ص٥–٨.

وفقًا لذلك فإن عملية التنمية تشمل مجموعة كبيرة من الخيارات تتمثل فيما يلي:

١. مستوى معيشي لائق يمكن تحقيقه من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.
٢. مستوى لائق من التعليم.
٣. الرعاية الصحية والتغذية الملائمة.
٤. توافر فرص العمل الكريمة التي تضمن تحقيق الدخل المناسب.
٥. العيش في بيئة نظيفة ولذلك فإن البُعد البيئي يعتبر ركنًا أساسيًّا في إستراتجيات التنمية.
٦. إتاحة الفرصة لكافة الأفراد للمشاركة في القرارات التي يتخذها المجتمع.
٧. تمتع الأفراد بالحرية السياسية والاجتماعية.

وقد دللت العديد من الدراسات على أن أساس التنمية البشرية هو الإنسان الذي يعد راس المال البشري الرئيس في التنمية، كما أكدت على أن الإنفاق على التعليم – مثلاً– يتوجد عوائد اقتصادية تعادل أو تزيد على العوائد التي يمكن أن يحققها الاستثمار في الرأس مال المادي[(١)].

مفهوم التنمية المستدامة
Sustainable Development

بدأ هذا المفهوم يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينيات من القرن الماضي تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة، ونتيجة للاهتمامات التي أثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينيات حول ضرورة الحفاظ على الموارد

(١) تقارير التنمية البشرية، إصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. un.org/ar/esa/hdr.

الطبيعية القابلة للنضوب، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية (Ecosystems). وقد انتشر استعمال المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالميًّا. وانتشر – أيضًا– في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث نظرًا لتعثر كثير من السياسات التنموية المعمول بها، التي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية وتردي الإنتاجية، وبخاصة في القطاع الصناعي، وكذلك إلى توسع الفروقات الاجتماعية في عدد كبير من الدول، بل إلى المجاعة أو قلة التغذية في بعض الأحيان لدى الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها في الثمانينيات على الرغم من كل الاستثمارات التي نفذت في العقدين السابقين.

وقد استقر الرأي تدريجيًّا على أن السياسات التنموية، لكي تؤدي إلى إنماء قابل للاستمرار يجب ألا تحترم مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان وحسب، بل عليها – أيضًا– أن تراعي قدرة كل الفئات الاجتماعية على تحمل التغيير والاستفادة منه على قدم المساواة. ولهذه الأسباب امتد نطاق المفهوم إلى القضايا الإنسانية والبشرية وأصبحت النظريات التنموية تركز أكثر على هدف التنمية، أي الإنسان، وأحواله الصحية والثقافية والسياسية، وذلك على خلاف الفترات السابقة التي كان التركيز ينصب خلالها على وسائل التنمية المادية، أي على زيادة معدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي العام السنوية، وزيادة مستويات الاستهلاك من منتجات الصناعة الحديثة.

ويصعب إيجاد كلمة واحدة في اللغة العربية تعكس بدقة محتوى التعبير الإنجليزي، الذي له اكثر من معنى. فكلمة (Sustainable) تعني القابل للاستمرارية أو الديمومة، كما تعني القابل للتحمل، وبالتالي القابل للاستمرار. وتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتعلقة بالتنمية البشرية تستعمل، في ترجمتها إلى اللغة العربية، تعبير " التنمية المستدامة ". ويمكن – أيضًا– في اللغة العربية، أن نلجأ إلى كلمة "الدعم" للتعبير عن معاني المفهوم. فالتنمية المستدامة هي التي تجد في ذاتها ما يدعم استمرارها فتكون بالتالي "تنمية متداعمة". وهي لا يمكن أن تكون كذلك إذا لم تكن متحملة ومقبولة من فئات المجتمع المختلفة، إلا أن التنمية المستدامة اليوم ليست مجرد دعوة لحماية البيئة فقط

بل تعني مفهومًا جديدًا للنمو الاقتصادي، مفهومًا يوفر العدل والفرصة للجميع، مع المحافظة على مصادر العالم المحدود، وقدرتها على التحمل، والتنمية القابلة للاستمرار، والتنمية المستدامة صفة يجب أن تتصل بالمجتمع وليس بالفرد، ويتطلب هذا وضع مخططات تنموية ذات بعد زمني كبير يتجاوز الخمس والعشر سنوات، مخططات تأخذ في حسابها وضع تصور لشكل المجتمع في قرن قادم أو حتى أكثر مع تقدير لإسهام مختلف المتغيرات وخصوصًا ذات الطبيعة العالمية[١]. وهناك صنفين من التعاريف والمفاهيم للتنمية المستدامة.

الصنف الأول: التعاريف المختصرة، والتي سميت بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة ومنها:

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.
- التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.

وهذه التعاريف هي أقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والتحليلي.

أما الصنف الثاني: فيمثل تعاريف أكثر شمولاً، وهي:

- التنمية المستدامة: هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر من دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل.
- التنمية المستدامة: هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تعنى بتحسين نوعية الحياة ، مع حماية النظام الحيوي.
- التنمية المستدامة: هي تنمية اقتصادية واجتماعية مستمرة، من دون الإضرار بنوعية الموارد الطبيعية التي تستخدم في الأنشطة البشرية وتعتمد عليها عملية التنمية.

---

(١) الطويل، زكي يونس، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي، دار النشر: دار زهران، ٢٠١٣، ص١٠ .

- التنمية المستدامة: هي التنمية التي تقوم أساسًا على وضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والموارد الحيوية[١].

كما عرفت الهيئة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (التنمية المستدامة) بأنها: التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر من دون الحد من إمكانية تلبية احتياجات أجيال المستقبل[٢].

كما يُقصد بالتنمية المستدامة: التنمية الشاملة والدائمة التي تلبّي احتياجات الإنسان اليوم وغدًا، أي توفير الخيرات للمجتمعات بصفة كافية ومستمرة من دون أن تحرم الأجيال اللاحقة من حقّها في توافر الخيرات، معنى ذلك أن حبل الإنتاج لا يجب أن ينقطع على مدى الحياة جيلاً بعد جيل، وهذا يقتضي نموًا اقتصاديًّا كافيًا ودائمًا يكون نتاجه حقًّا لكل الفئات الاجتماعية، ومن دون أن يقضي على الثروات الطبيعية أو يستنفدها أو يمسّ بسلامة المحيط البيئي، ويؤكد لووي (Lowe,1998) أن التعريف الإجرائي للتنمية المستدامة يعني أن الأنشطة التي يقوم بها الإنسان لا بد من أن تراعي مستقبل الأجيال القادمة من خلال توفير أربعة شروط أساسية هي:

١. يجب ألا يكون هناك استنزاف غير مبرر للموارد الطبيعية.
٢. يجب ألا يدمر المحيط الحيوي للعالم.
٣. يجب ألا يكون هناك انحدار أو هبوط في الاستقرار الاجتماعي للمجتمع.
٤. يجب ألا تؤثر في الاستدامة في المجتمعات الأخرى.

وبعبارة أخرى التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقّق توازنًا بين الجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي، والجانب البيئي، حيث يجب أن يتحقق النمو في كل

(١) النور، عز الدين آدم: التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، ص١٣، .files/books.elebda3.net/download-pdf-ebooks.org-ku-16916.doc

٢) الطويل، زكي يونس:التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي، دار زهران، ٢٠١٣م، ص١٠ .

جانب من هذه الجوانب الثلاثة من دون المساس بالجانبين الآخرين، أي من دون أن يكون نمو جانب منها على حساب أحد الجانبين الآخرين أو على حسابهما معًا[١].

كما يعني مفهوم التنمية المستدامة تحقيق التكامل بين جهود الدولة والمجتمع من أجل زيادة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، مع ترشيد استغلال الموارد الطبيعية لتأمين احتياجات المجتمع الحالية منها، ولكن من دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تأمين احتياجاتهم. وتشمل سياسات التنمية المستدامة ثلاث مجموعات، هي: السياسات الاقتصادية، والسياسات الاجتماعية، وسياسات الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

ظهور فكرة التنمية المستدامة

بدأ الاهتمام بالتنمية المستدامة بعد عقد عدد من المؤتمرات والاجتماعات التي تعنى بالبيئة ودور الإنسان في حمايتها، والمحافظة عليها من خلال التركيز على مفهوم البيئة والتنمية، وقد عقدت الأمم المتحدة ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة بالتنمية والبيئة على النحو الآتي:

- الأول: عقد في السويد عام ١٩٧٢م تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان.
- الثاني: عقد في البرازيل في مدينة ريو دو جانيرو عام ١٩٩٢م تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية.
- الثالث: انعقد في جنوب إفريقيا في مدينة جوهانسبرج عام ٢٠٠٢م تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة.

(١) اللملومي، الجيلاني وأخرون، دور التعليم والتدريب في التنمية المستدامة: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مكتب اليونسكو– بيروت، ط١، ٢٠٠٦م، ص ص٢٣، ٥٦.

أبعاد التنمية المستدامة

١. رأس المال: ويعنى بتخطيط اقتصادي عام وحكيم وإدارة مالية راشدة.
٢. الممتلكات العينية: ملكية البنية التحتية من مباني وماكينات وطرق ومحطات توليد الطاقة، وموانئ.
٣. القوى البشرية: الصحة الجيدة، والتعليم اللازم للحفاظ على سوق العمالة.
٤. الرصيد الاجتماعي: حرفية الناس ومقدراتهم والمؤسسات والعلاقات والأعراف التي تشكل كفاءة التعامل الاجتماعي.
٥. الثروة الطبيعية: من الموارد الطبيعية وغير التجارية، والخدمات البيئية التي توفر متطلبات الحياة بما في ذلك من الطعام والماء والطاقة ومعالجة النفايات، وسبل مواكبة الأجواء وسائر الخدمات لدعم الحياة[١].

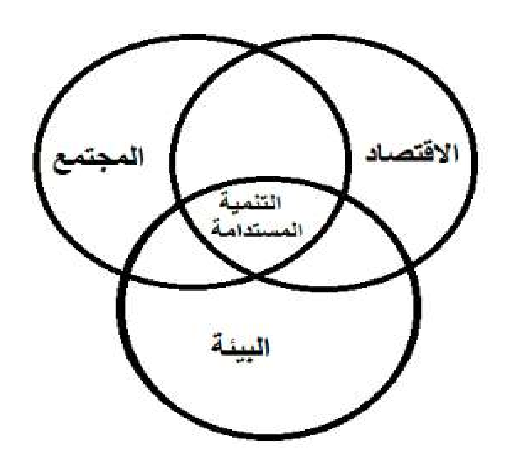
وجمع هذه الأبعاد يمكن تلخصيها في ثلاثة أبعاد أساسية هي:

- البعد الاجتماعي.
- البعد الاقتصادي.
- البعد البيئي.

وهي تعد بمثابة الأركان للتنمية المستدامة، وهذه الأبعاد الثلاثة ليست بمعزل عن بعضها البعض، بل هي متداخلة، وتتشابك لتكون نقطة التقاء تلك الأبعاد هي التنمية المستدامة الحقيقية، والتي محورها الإنسان[٢].

(١) التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ١٤٢٧هـ، ص٦.
(٢) اللملومي، الجيلاني وأخرون، دور التعليم والتدريب في التنمية المستدامة: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مرجع سابق، ص ص٥٦–٥٧.





مبادئ التنمية المستدامة

جميع برامج التنمية المستدامة يجب أن تأخذ في الاعتبار المجالات الثلاثة للاستدامة: البيئة والمجتمع والاقتصاد، إضافة إلى البعد الثقافي الضمني. حيث إن التنمية المستدامة تتناول المجالات الثلاثة ضمن سياقها المحلي، وبالتالي ستأخذ أشكالاً عديدة في أنحاء العالم، والمثل والمبادئ التي تكمن وراء الاستدامة تشمل مفاهيم واسعة مثل: المساواة بين الأجيال، العدالة بين الجنسين، السلام، التسامح، الحد من الفقر، حفظ وصيانة البيئة، الحفاظ على الموارد الطبيعية، العدالة الاجتماعية، وقد اشتمل بيان ريو عام ١٩٩٢م المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في قمة الأرض على سبعة وعشرين مبدأ للتنمية المستدامة تتمثل في:

- حق الإنسان في حياة صحية منتجة في وئام مع الطبيعة.
- لابد من تحقيق التنمية بحيث يتم إشباع الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة منصفة.
- القضاء على الفقر وتقليص الفوارق في مستويات المعيشة في أنحاء العالم أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

- حماية البيئة يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية بحيث لا يمكن النظر فيه بمعزل عنها.
- الإجراءات الدولية في مجال البيئة والتنمية يجب أن توضح مصالح واحتياجات جميع البلدان.
- لتحقيق التنمية المستدامة وجودة حياة أفضل لجميع البشر، على الدول خفض واستبعاد الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتعزيز السياسات الديموغرافية المناسبة.
- تلعب المرأة دورًا حيويًا في الإدارة البيئية والتنموية، ومشاركتها الكاملة هي أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.
- الصراع بطبيعته مدمر للتنمية المستدامة، السلام والتنمية وحماية البيئة عناصر مترابطة لا تتجزأ.

وجميع هذه المبادئ يمكن أن توجه جهود الحكومات والمجتمعات والمنظمات لتحديد أهداف الاستدامة ووضع برامج للمساعدة في تحقيق تلك الأهداف[(١)].

دور التربية والتعليم في تحقيق التنمية المستدامة

تؤدي التربية والتعليم دورًا مهمًا ورئيسًا في مجال التنمية المستدامة، وهي الأداء الرئيسة التي في ضوئها يتم إحداث تغييرات في هذا العالم، وقد أشار لووي (Lowe,1998) إلى سببين رئيسين للاعتماد على التربية والتعليم في إحداث مثل هذه التغييرات، وبالتالي الوصول إلى تنمية مستدامة في هذا العالم.

السبب الأول: يرجع إلى أن التربية هي الأنسب في إكساب الطلاب – الذين سيكونون يومًا ما القوة العاملة في المجتمع – المعلومات والمهارات اللازمة والضرورية لمواجهة

(١) منظمة اليونسكو: التربية من أجل التنمية المستدامة، ترجمة: حنان عبدالله عنقاوي، ٢٠١٢م، ص ١٢.
http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002163/216383a.pdf

التغييرات بحكم قضائهم أكثر من أثني عشر عاماً في السلم التعليمي، وكما يقال أن التربية هي أفضل استثمار لضمان تقدم صناعي وادخار اجتماعي وحماية للبيئة. أما السبب الثاني: فعلى الرغم من أن التقنية الحديثة تؤدي دوراً في اقتصاديات أي بلد كان إلا أن المجتمع اليوم هو الذي يحدد نوعية التقنية التي يحتاجها، ولكي يحدث ذلك لا بد من أن يكون المجتمع على مرحلة من التعليم تؤهله لأخذ قرارات بذلك. لذا يتحتم النظر إلى أن التربية والتعليم هنا على أنها ليست محصورة في جدران المدرسة فقط، بل تتعداه إلى خارجها.

إن الدور الملقى على عاتق التربية والتعليم في مجال التنمية المستدامة ليس بالبسيط، وإن على المعنيين بها بذل الجهد اللازم لإعطاء التربية والتعليم الدور المنوط بها في خدمة التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها، إن هذا يتطلب بناء الخطط الوطنية الطموح وتنفيذها، وإعادة النظر في دور المناهج الدراسية في مجال التنمية المستدامة، وإدماج مفاهيم وقضايا التنمية المستدامة وأبعادها الثلاثة فيها بخاصة في مواد العلوم والدراسات الاجتماعية، وزيادة تأهيل المعلم وتقديم البرامج المساعدة له وتوضيح دوره في مجال التنمية المستدامة، والاستفادة من خبرته في توعية الطلاب والمجتمع بأهمية التنمية المستدامة، وتنويع البرامج والأنشطة المختلفة، بخاصة الأنشطة الحقلية التي تكسب الطلاب وعياً حقيقياً لمشاكل بيئتهم، وتشعرهم بأهمية البيئة، وتثير لديهم الدافعية للبحث والتقصي عنها، وعن سبل العيش فيها، مع العناية بتنمية مجموعة المهارات لدى الطلاب مثل التخطيط والتصميم، والتنفيذ، واتخاذ القرار، وتنمية القراءة والكتابة عن مجالات التنمية المستدامة، وتفعيل المسابقات بين الطلاب داخل المدارس وخارجها للتعريف بالتنمية المستدامة، والتدريب الميداني لكي تؤدي التربية والتعليم الدور المطلوب منها على أكمل وجه.

لقد تبنت منظمة اليونسكو منذ ٢٠٠٥–٢٠١٤م عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ووضعت مع الدول الأعضاء مجموعة من الأهداف التي عملت على

تحقيقها، كما حددت الهدف العام من هذا العقد على أنه "غرس قيمة التنمية المستدامة في جميع أوجه التعلم لتشجيع التغيير في سلوك الأفراد، الذي يسمح بمزيد من الاستدامة، واعتبار المجتمع للجميع، وانبثق من هذا الهدف خمسة أهداف فرعية هي:

١. تقديم صورة إيجابية عن دور عمليتي التعليم والتعلم في تحقيق التنمية المستدامة.
٢. تسهيل عملية الارتباط والتواصل والتفاعل والتبادل بين المعنيين في مجال التعليم لأجل التنمية المستدامة.
٣. تقديم فرص لتحسين النظرة إلى التنمية المستدامة، وتشجيعها من خلال جميع اشكال عملية التعلم والوعي المجتمعي.
٤. تعزيز جودة عمليتي التعلم والتعليم في التعليم من اجل التنمية المستدامة.
٥. تطوير إستراتيجيات في جميع المستويات من أجل تقوية مدارك المتعلمين في التعليم من اجل التنمية المستدامة.

وقد سعت منظمة اليونسكو بالشراكة مع الدول الأعضاء على تحقيق مستوى جيد نحو تحقيق تلك الأهداف في خططها التربوية على مدار العقد المحدد، كما سعى عدد كبير من الدول العربية إلى إصلاح النظام التعليمي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، ولموافقة متطلبات التنمية المستدامة[١].

كما وفرت الأهداف الإنمائية للألفية التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة إطارًا مهمًا للتنمية، وأحرز من خلالها تقدم كبير في عدد من المجالات، على الرغم من أن وتيرة التقدم بين الدول كانت متفاوتة.

---

(١) اللملومي، الجيلاني وأخرون: دور التعليم والتدريب في التنمية المستدامة: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مرجع سابق، ص ص٥٦–٧٢.

خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م

تمَّ اعتماد الوثيقة الختامية المعنونة بـ: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م في مؤتمر قمة الأمم المتحدة الذي عقد في مقر منظمة الأمم المتحدة خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ سبتمبر ٢٠١٥م، في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تتضمن (١٧) هدفًا، و (١٦٩) غاية، و (٢٢٩) مؤشرًا والأهداف العامة للتنمية المستدامة هي:

أهداف التنمية المستدامة

١) القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
٢) القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
٣) ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار .
٤) ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
٥) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
٦) ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة .
٧) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
٨) تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
٩) إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
١٠) الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها .

١١) جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

١٢) ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة .

١٣) اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره .

١٤) حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة .

١٥) حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي .

١٦) التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

١٧) تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.



هدف التعليم وغاياته ووسائله في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م

يختص الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بالتعليم والذي يتكون من سبع غايات، وثلاث وسائل للتنفيذ وينص على : "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع".

غايات التعليم ٢٠٣٠م

٤-١ ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠م.

٤-٢ ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٣٠م.

٤-٣ ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام ٢٠٣٠م.

٤-٤ الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام ٢٠٣٠م.

٤-٥ القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص من ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠م.

٤–٦ ضمان أن تلمّ نسبة كبيرة جميع الشباب من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠م.

٤–٧ ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك جملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠م.

وسائل تحقيق التعليم ٢٠٣٠م

٤–أ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة، وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع.

٤–ب الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الإفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٢٠م.

٤–جـ الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام ٢٠٣٠.

كما أن للتعليم أثرًا في جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة وهو مدرج في غايات أخرى منها:

١ – القضاء على الفقر.

٢ - الصحة.
٣ - المساواة بين الجنسين.
٤ - العمل اللائق.
٥ - الاستهلاك المسؤول.
٦ - تغير المناخ.
٧ - السلام والعدل والمؤسسات القوية.

مستويات رصد أهداف التنمية المستدامة

تتكون مستويات رصد اهداف التنمية المستدامة من أربع مستويات هي على النحو الآتي:

أولاً: المستوى الوطني: ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعداد برنامج تقني إلكتروني يسهم في تسهيل الرصد والمتابعة لمؤشرات قياس الأداء الهدف الرابع للتنمية المستدامة وغاياته ووسائله، ولرصد حالة قضايا التنمية المستدامة الأخرى ذات الصلة بالتعليم على المستوى الوطني، أو توحيد الجهود على المستوى الوطني، بحيث يكون البرنامج الإلكتروني شاملاً لجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، كما يمكن تشكيل فريق فني وتقني متخصص للقيام بهذه المهمة، وتحديد الآليات المناسبة للرصد والتوثيق والمتابعة والتقويم على المستوى الوطني، على أن يكون من مهام هذا الفريق:

١. تزويد قطاعات الدولة بنتائج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، ومنها نتائج مؤشرات الهدف الرابع للتعليم ٢٠٣٠م.
٢. تزويد مراكز وهيئات الإحصاء على المستوى الوطني بنتائج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م.
٣. تزويد منظمة اليونسكو بنتائج مؤشرات الهدف الرابع للتعليم ضمن أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م.

٤. تزويد منظمة الأمم المتحدة بنتائج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م على المستوى الوطني.
٥. تزويد قيادات التعليم على المستوى الوطني بمعلومات موثقة حول تقدم وفاعلية نظام التعليم في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م.
٦. تزويد مراكز دعم اتخاذ القرار بنتائج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م للاستفادة منها في التخطيط وفي عملية التطوير المستقبلي، بخاصة مركز دعم اتخاذ القرار التعليمي.

ثانيًا :المستوى الإقليمي: ويتناول مؤشرات لرصد قضايا التعليم ذات الصلة على المستوى الإقليمي (خطة تطوير التعليم في الوطن العربي).

ثالثاً: المستوى القطاعي: ويتناول مؤشرات تغطي قضايا مرتبطة بسياسات التعليم على نحو أكثر شمولاً.

رابعًا: المستوى العالمي: ويتناول مجموعة صغيرة من المؤشرات الأساسية كجزء من إطار عالمي أوسع.

تنفيذ خطة التنمية المستدامة على الصعيد الوطني

حددت وثيقة خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م في الفقرتين من (٧٨) إلى (٧٩) الدور الوطني في تنفيذ الخطة، وجاء ذلك على النحو الآتي:

١ - تشجيع جميع الدول الأعضاء على القيام، في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، باتخاذ إجراءات طموح على الصعيد الوطني لتلبية متطلبات تنفيذ هذه الخطة بشكل عام. وهذه الإجراءات يمكن أن تدعم الانتقال إلى مرحلة أهداف التنمية

المستدامة وتستفيد من أدوات التخطيط القائمة، من قبيل إستراتيجيات التنمية الوطنية والتنمية المستدامة، حسب الاقتضاء.

٢ - تشجيع الدول الأعضاء على إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ومن دون الوطني، على أن تقودها وتتحكم في مسارها البلدان ذاتها. ويمكن أن تستفيد هذه الاستعراضات من إسهامات الشعوب الأصلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر الجهات صاحبة المصلحة، وفقًا للظروف والسياسات والأولويات الوطنية. ويمكن للبرلمانات الوطنية وأيضًا المؤسسات الأخرى أن تدعم كذلك هذه العمليات.

الفصل الثاني

مدخل في التخطيط

- تعاريف أساسية.
- خارطة التخطيط الإستراتيجي.
- أهمية التخطيط الإستراتيجي.
- معوقات التخطيط الإستراتيجي.
- عمليات التخطيط الإستراتيجي ومراحله.
- مقومات التخطيط.




MOHAMED KHATAB

الفصل الثاني

مدخل في التخطيط

تعاريف أساسية

السياسات: السياسة تعني إصدار قرار أو مجموعة من القرارات تعطي عددًا من التوجيهات العامة التي يسترشد بها في اتخاذ القرارات العلمية، ووضعها موضع التنفيذ، ووضع السياسة هي عملية إعداد السياسات التي تنطوي على: تحليل القطاعات، وتحديد الموضوعات، وصياغة الردود أو الاستجابة للتحديات المطروحة، وتقويم مدى الإنجاز، ومن ثم فإن عملية وضع السياسات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بعملية التخطيط.

الغايات: تمثل النتائج المراد تحقيقها على مدى زمني طويل نسبيًّا، وهي ترتبط بالإستراتيجية، والتخطيط الإستراتيجي على المدى الزمني الطويل، ويهتم بوضعها وتحديدها أعلى المستويات الإدارية بالتنظيم، لأنها تحتاج إلى تفكير إستراتيجي، ومهارات ذهنية عالية[(١)].

التخطيط الإستراتيجي: التخطيط الإستراتيجي هو عملية تصور المنظمة مستقبلها، فتضع الإجراءات والعمليات الضرورية لبلوغ ذلك المستقبل، وتوفر هذه الرؤية المستقبلية لحالة المنظمة معرفة الاتجاه الذي يجب أن توجه إليه الجمهور لتحقيق الأهداف، والتخطيط الإستراتيجي هو أكبر من مجرد محاولة توقعات المستقبل بل يتعدى ذلك إلى الاقتناع بان صورة المستقبل يمكن التأثير فيها وتغييرها، وذلك بوضع أهداف وغايات واضحة، والعمل على تحقيقها في إطار فترة زمنية محددة[(٢)].

---

(١) المغربي، عبدالحميد عبدالفتاح، وغريبة، رمضان فهيم: التخطيط الإستراتيجي بقياس الأداء المتوازن، الرياض، مكتبة الشقري، ط٢، ١٤٢٧هـ، ص٢١.

(٢) وزارة التعليم: مفاهيم ومصطلحات التخطيط التربوي، الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، الرياض، ط٢، ص٤٤.

الإدارة الاستراتيجية: هي عملية تبدأ بالتخطيط وتنتهي بالمتابعة والتقييم والتحسين والتطوير، وتشمل (مجموعة من القرارات والممارسات الإدارية التي تحدد الأداء طويل الأجل).

التخطيط التعليمي: إن مصطلح التخطيط التعليمي والتخطيط التربوي شأنهما شأن المصطلحات في العلوم الاجتماعية لهما عدة تعريفات متداولة، ومتعارف عليها بين المختصين ومنها أن التخطيط التعليمي: وسيلة لإدارة الموارد التعليمية المتاحة وآلية للتنسيق بين القرارات والإجراءات التي تتخذها الجهات والوحدات التعليمية متعددة المستويات. كما يعرف بانه النشاط العلمي الذي ينطوي على تدخل إداري من جانب هيئة مركزية في مجريات الأمور التعليمية، بقصد التاثير فيها ودفعها في المسار المقصود، وذلك انطلاقًا من نظرة إستراتيجية شاملة وبغية تحقيق أهداف محددة[1].

مفهوم التخطيط: يعد التخطيط من الوظائف أو العمليات الإدارية الرئيسة، والتي ينبغي أن تسبق أي وظيفة أخرى، وهذه الوظيفة تربط بين الأهداف التي يجب على المنظمة أن تقوم بإنجازها والأساليب والوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف، ويعرف التخطيط بأنه تحديد أهداف معينة مع وضع الأساليب والتنظيمات والإجراءات لتحقيق تلك الأهداف بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة[2].

الخطة: هي مجموعة من التدابير المحددة والوسائل المنتقاة التي تتبع من أجل بلوغ هدف معين، نريد الوصول إليه، وذلك من خلال برنامج موقوت بمراحل، وخطوات، وتحديد زمني ومكاني"[3].

ويتضح من ذلك أن هناك فرقًا بين التخطيط والخطة، فالتخطيط عملية مقصودة مستمرة، أما الخطة فهي ناتج عملية التخطيط، وهناك عدة أنواع من الخطط

---

(١) وزارة التعليم: مفاهيم ومصطلحات التخطيط التربوي، مرجع سابق، ص١٦.

(٢) مصطفى، صلاح عبدالحميد، وأخرون: مقدمة في الإدارة والتخطيط التربوي، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٨هـ، ص ص١٨٧–١٨٨.

(٣) المرجع السابق.

مقسمة حسب مدى الخطة الزمني أو حسب التفاصيل التي تتضمنها الخطة، أو حسب مجالات الخطة، فهناك الخطة طويلة المدى التي عادة ما تمتد لعشر سنوات أو أكثر، وتتضمن أهدافًا ومقاصد عامة وشاملة، وهناك الخطة متوسطة المدى التي تتراوح عادة بين ثلاث إلى خمس سنوات أو أكثر، والتي تعنى بصياغة إستراتيجيات للتطبيق وذلك بوضع أهداف أو مقاصد محددة يمكن قياس مدى تحققها، مع تحديد الأولويات، ووضع نماذج للتطبيق، أما الخطة قصيرة المدى فهي تتراوح عادة بين سنة واحدة إلى ثلاث سنوات، وعادة ما تكون الخطة القصيرة المدى مرتبط بالميزانية العامة، وتتضمن برامج عمل وخطط تفصيلية، والخطط التي تستهدف مجالات محددة تنقسم إلى التخطيط الاقتصادي ويستهدف تنمية اقتصادية، والتخطيط الثقافي، ويستهدف تنمية ثقافية، والتخطيط التعليمي، ويستهدف تنمية تعليمية، والتخطيط الصحي، ويستهدف تنمية صحية، فالتخطيط لأي مجال ينبغي أن يكون ضمن إطار التخطيط الشامل، وتؤكد أدبيات التخطيط أن العلاقة بين التخطيط الشامل والتنمية الشاملة تتطلب تبني التخطيط الشامل في جميع مجالات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي وغير ذلك.

الخطة الوطنية للتنمية المستدامة

هي مجموعة التدابير المحددة التي تتخذها الدول من أجل تنفيذ أهداف وغايات وثيقة التنمية المستدامة.

مفهوم الرؤية: الرؤية هي صورة المستقبل التي تقود المنظمة إلى النجاح، وتوقعها ماذا ستصبح؟ وماذا ستعمل في المستقبل، أنها بتعبير آخر: صورة ذهنية تتطلع إليها المنظمة، وتحثُّ الخطى للوصول إليها في المستقبل عبر مسيرة طويلة، وهي لا تبدو حقيقية الآن، بل ستصبح حقيقية في المستقبل[1].

(١) الكرخي، مجيد: التخطيط الإستراتيجي، مرجع سابق، ص٧٨.

شروط الرؤية:

١. هادفة للنمو: فإذا كان وعي الإنسان قاصرًا على اللحظة التي يعيشها ، فإنه حتمًا يفتقر للرؤية، لأن الرؤية تستشرف المستقبل وتستوجب النمو في حياة الإنسان.
٢. واقعية ومرنة: تقوم على أوضاع وقدرات المنظمة الحالية وكل الخيارات الإستراتيجية لتقليل حواجز وعوائق التقدم التنافسي.
٣. قابلة للقياس: بحيث يمكن قياس مقدار التقدم الذي تحرزه المنظمة في سبيل تحقيق غاياتها.
٤. محددة بتاريخ: فإذا كانت الرسالة ثابتة نسبيًّا بالمقارنة مع الغايات والأهداف فإن الرؤية ينبغي أن تكون محددة بالتحقيق خلال فترة ما، ويفضل أن تكون طويلة الأمد.
٥. يجب أن تتكامل مع الرسالة وتعطي صورة واضحة عن طرق الوصول لتحقيق هذه الرسالة.
٦. لابد من أن توضح الرؤية الاختلافات والفروق في النشاطات المختلفة للعمليات الداخلية والخارجية للمنظمة.
٧. قيادة التغير الإداري وتحويل المنظمة من الوضع الحالي إلى الوضع المأمول.

الرسالة:

هي الغرض الذي يبرر سبب وجود المنظمة، وتصور أهدافها، وأغراضها، وترشد الإدارة والموظفين عند صنع القرارات الحاسمة الوثيقة الصلة باتجاه المنظمة، ونشاطاتها في المستقبل، أو هي "الخصائص الفريدة للمنظمة التي تجعلها مميزة عن المنظمات الأخرى"(١) .

خصائص ومعايير الرسالة الناجحة:

١. المرونة والتكيف: يجب أن تكون الرسالة محددة بالشكل الذي يؤدي إلى التركيز بقوة على الخصائص التي تميز المنظمة عن المنظمات المنافسة لها.

---

(١) المغربي، عبدالحميد ، وغريبة، رمضان: التخطيط الإستراتيجي بقياس الأداء المتوازن، مرجع سابق، ص٢٤.

٢. الوضوح ودقة التعبير: فالرسالة الجيدة واضحة المعاني والكلمات، دقيقة في تعبيراتها، يفهمها جميع الأطراف سواء كانوا من داخل المنظمة أو خارجها، محددة العبارات وقصيرة الجمل، مما يمكنها من ارتباطها بذهن الأفراد وييسر تذكرهم لها.
٣. الواقعية والموضوعية: من سمات الرسالة الفعالة أن تكون ممكنة التطبيق تراعي عناصر التحدي والمواجهة والإصرار على تحقيق أقصى الاستفادة من الإمكانات والموارد المتاحة.
٤. الطموح: أن تكون طموحة ومحفزة للعمل والإبداع للعاملين داخل المنظمة.
٥. معبرة: أن تعبر عن قيم وفلسفة المنظمة وما ترغب في أن تكون عليه مستقبلاً بصورة شاملة وواقعية.
٦. تكاملية: تحقق الرؤية المتكاملة وتعمق النظرة طويلة الأجل لدى أعضاء المنظمة.
٧. الانسجام: مع الغايات والأهداف الإستراتيجية وتحقيق التكامل بين مستويات التنظيم المختلفة.
٨. القابلية: للتحول إلى خطط وسياسات وبرامج عمل واضحة.
٩. التوجه نحو ظروف السوق وحاجات العملاء تحقيقًا لجودة الخدمة المقدمة لهم.

القيم: هي المبادئ العامة والسلوكات الإيجابية الموحدة لموظفي المنظمة والعادات والمعتقدات السائدة بينهم والتي ترتكز عليها علاقات العمل بما يعكس ويعزز تحقيق رسالتها كونها مستمدة منها وترتبط بها.

البيئة الداخلية: هي مجموعة العوامل والمتغيرات التي يمكن للمنظمة التحكم فيها والسيطرة عليها، ومن أمثلتها ما يتعلق بإمكانات التنظيم وموارده المالية، أو المادية، وذلك إضافة إلى موارده البشرية والمعنوية، والتي يمكن تحويلها إلى مجموعة أنشطة وأعمال إنتاجية وتسويقيه، ومالية.

البيئة الخارجية: هي مجموعة القوى والمتغيرات التي تحيط بمجال أعمال وأنشطة المنظمة، ولا يمكن التحكم فيها او السيطرة عليها، ومن أمثلتها (العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، الثقافية، والسياسية، والتكنولوجية) وتنقسم عوامل البيئة الخارجية إلى قسمين هما بيئة عامة، وبيئة خاصة[١].

الأهداف الإستراتيجية: هي الغايات التي تريد المنظمة الوصول إليها، موظفة كل الجهود والطاقات من أجل تحقيق مرحلة من المراحل التي تقع على الطريق الذي يوصلها إلى الرؤية[٢].

أنواع الأهداف:

١ - **أهداف قصيرة الأجل:** وهي الأهداف التي تحققها المنظمة في فترة قصيرة تتراوح في الغالب من يوم إلى سنة.

٢ - **أهداف متوسطة الأجل:** وهي الأهداف التي تحققها المنظمة في فترة متوسطة تتراوح في الغالب بين سنة وخمس سنوات.

٣ - **أهداف طويلة الأجل أو إستراتيجية:** وهي الأهداف التي تحققها المنظمة في فترة طويلة تتراوح في الغالب بين خمس سنوات وخمس وعشرين سنة أو أكثر.

خصائص الأهداف الذكية (SMART):

- أن يكون الهدف دقيقًا ومحددًا.
- أن يكون الهدف قابلاً للقياس.
- أن يكون الهدف قابلاً للإنجاز.
- أن يكون الهدف واقعيًا.
- أن يكون الهدف له بعد زمني محدد.

---

(١) المغربي ، عبدالحميد ، وغريبة، رمضان : التخطيط الإستراتيجي بقياس الأداء المتوازن، مرجع سابق، ص١٩.

(٢) الكرخي، مجيد: التخطيط الاستراتيجي، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع،١٤٢٩ هـ،، ص٢٤٢.

الخطة التشغيلية: هي إطار عمل يتضمن مجموعة من الإجراءات المطلوب تنفيذها من قبل كل وزارة أو جهة حكومية في نطاق الأهداف العامة، والأسس الإستراتيجية للتنمية الوطنية خلال فترة زمنية محددة، ويتضمن بالإضافة لذلك الأهداف العامة، والسياسات، والأهداف التفصيلية، ومجموعة البرامج والمشروعات المعتمدة في الخطة [١].

الأهداف الفرعية: هي جزء من الأهداف الإستراتيجية، وتكتب بصيغة أكثر تحديدًا منها، حيث يمثل كل هدف فرعي نشاطاً ذا ناتج نهائي قابل للقياس، وتسهم الأهداف الفرعية مجتمعة في إنجاز الهدف الإستراتيجي[٢].

البرامج: هي مجموعة من الأنشطة الضرورية لإدراك الأهداف. أو هي مجموعة من المشروعات المترابطة ذات الطبيعة الواحدة التي تشكل جزءًا من خطة.

المشروع: نشاط مستقل ضمن برنامج، أو برنامج فرعي.

المبادرات: المبادرة هي إجراء أو نشاط ضمن أحد الأهداف الإستراتيجية لتحقيق النتائج المتوقعة، وهي الوسيلة المقترحة التي يتم من خلالها تحقيق هدف أو أهداف عامة.

مؤشر قياس الأداء: هو مقياس رقمي يدل على مستوى أداء مؤسسة ما في لحظة تاريخية محددة. يتم بموجب هذا المؤشر قياس لمخرجات العمليات (outputs) قياسًا كميًّا، وقياس النتائج المحققة (Realized results-outcomes) كميًّا ونوعيًّا. ويدل القياس بالمقارن بين المخرجات والنتائج المحققة، مرحلة بعد مرحلة، على مدى التقدم الحاصل على الطريق لتحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية.

---

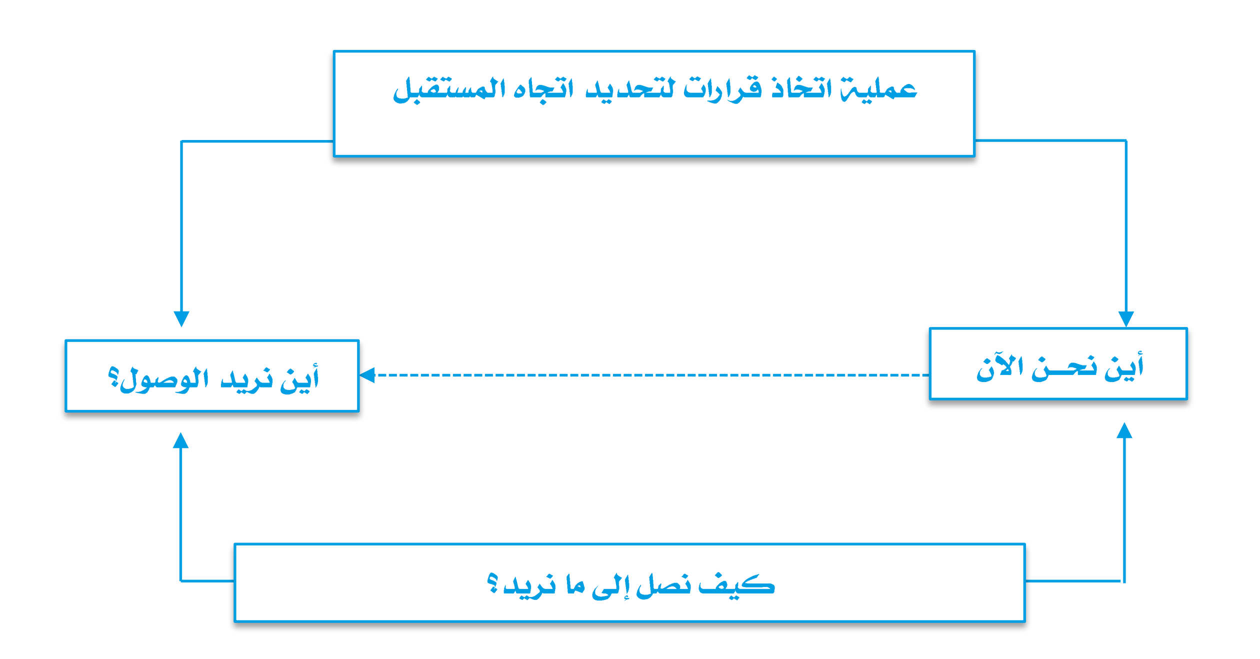
(١) وزارة التعليم: مفاهيم ومصطلحات التخطيط التربوي، مرجع سابق، ص٤٨.

(٢) الكرخي، مجيد: التخطيط الاستراتيجي، مرجع سابق، ص٢٦١.

خارطة التخطيط الإستراتيجي

يعد التخطيط الاستراتيجي من أهم المفاهيم الإدارية الحديثة التي تمكن المنظمات من تصور مستقبلها، وتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، من خلال الاستثمار الأفضل لمواردها وإمكاناتها، ويسعى التخطيط الاستراتيجي -بشكل عام- للإجابة عن الأسئلة التالية:

- أين نحن الآن؟
- ماذا نريد؟
- كيف نصل إلى ما نريد؟



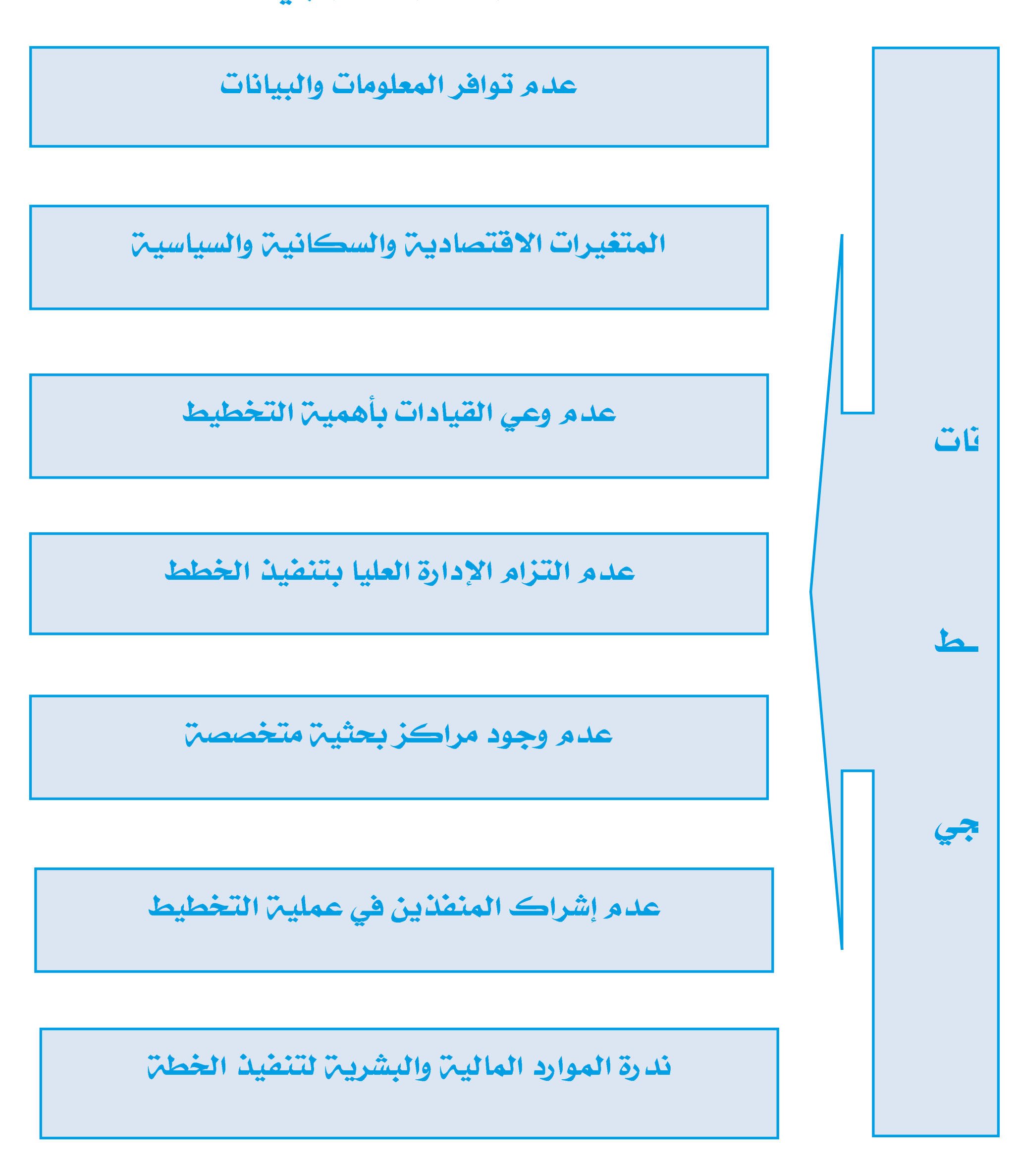
أهمية التخطيط الإستراتيجي

ـط

يـ؟

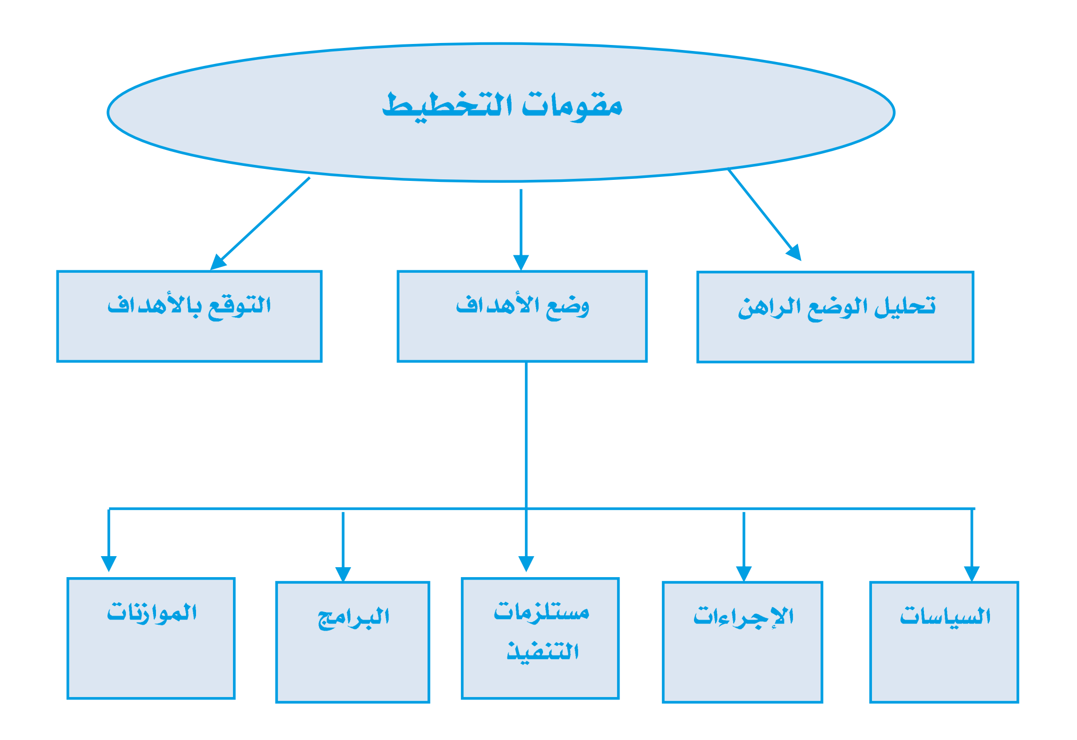
- يسهم في توقع المستقبل
- وضوح الرؤية وتحديد الأهداف
- استخدام أمل للموارد والإمكانات
- تحقيق التكامل والتنسيق
- تحديد الأولويات بم يتوافق مع الاحتياجات
- السيطرة على مشكلات التنفيذ
- ترشيد القرار وتوجيهه
- تخفيض المخاطر المتوقعة
- استثمار الوقت بالطريقة الصحيحة
- يسهل عملية قياس النتائج المحققة

معوقات التخطيط الإستراتيجي



عمليات التخطيط الإستراتيجي ومراحله

العملية	المراحل
عمليات ما قبل الخطة	• التخطيط للتخطيط. • التشخيص والرصد (جمع البيانات، التحليل للوضع الحالي، تحديد القضايا الملحة).
عمليات إعداد الخطة وبنائها	▪ بناء الرؤية ▪ صياغة الرسالة ▪ صياغة القيم. ▪ وضع الأهداف العامة. ▪ القضايا الإستراتيجية. ▪ بناء مؤشرات قياس الأداء. ▪ اعتماد الخطة
مرحلة التطبيق	▪ الخطة التنفيذية: الأنشطة والبرامج، الموازنات.
عمليات ما بعد تنفيذ الخطة (التغذية الراجعة، التطوير والمراجعة المستمرة)	-المتابعة والتقويم. -الرصد وإعداد التقارير.


مقومات التخطيط
تحليل الوضع الراهن
وضع الأهداف
التوقع بالأهداف
السياسات
الإجراءات
مستلزمات التنفيذ
البرامج
الموازنات

الفصل الثالث

التخطيط للتنمية المستدامة

- أساليب التخطيط التعليمي.
- مراحل بناء الخطة الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها.
- عوامل نجاح الخطة الوطنية للتنمية المستدامة.
- العناصر الفاعلة في تحقيق الخطة الوطنية المستدامة.
- مبادرات اليونسكو الإقليمية الداعمة.
- مؤشرات قياس الهدف الرابع في خطة التنمية المستدامة.
- مؤشرات قياس الأداء للأهداف المرتبطة بالتعليم من أهداف خطة التنمية المستدامة.
- مهمات المخطط التعليمي، ووظائفه في بناء تنفيذ خطة التنمية المستدامة.
- الجهات المقترحة لعضوية فرق العمل الوطنية.

الفصل الثالث

التخطيط للتنمية المستدامة

أساليب التخطيط التعليمي

أسلوب التخطيط التعليمي هو المدخل أو الطريقة التي يتبعها المخططون للتعليم عند محاولتهم وضع تخطيط له، وهذا ما نحتاجه عند وضع الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، مع أنه ليس هناك أسلوب وحيد ذهني للتخطيط التعليمي، فقد يتحدد هذا الأسلوب تبعًا للأهداف العامة للتنمية المستدامة، والغايات التي تسعى الدول إلى تحقيقها عند وضع الخطة الوطنية نحو ٢٠٣٠م ، كما قد يتحدد – أيضًا – تبعًا لنوع البيانات التي يمكن الحصول عليها، والتي على أساسها يمكن وضع الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، كما أنه تجد الإشارة هنا إلى أمر في غاية الأهمية وهو أنه يمكن دمج واستيعاب أهداف التنمية المستدامة في الخطة الوطنية لكل بلد، أو من خلال دمج واستيعاب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة ومؤشراته في الخطط التي تعدّها كافة القطاعات كل فيما يخصّه ومنها قطاع التعليم، ويمكن حصر أساليب التخطيط التعليمي في الأنواع التالية:

أولاً: أسلوب الدراسة المقارنة:

يعتمد هذا الأسلوب أو المدخل للتخطيط التعليمي على أخذ النظام التعليمي لبعض الدول خصوصًا الدول المتقدمة في مجال التنمية المستدامة (اقتصاديًّا واجتماعيًّا) مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو بريطانيا، أو فرنسا نموذجًا لتفعيل دور نظام التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل، ومن الواضح أن اتخاذ هذا الأسلوب في التخطيط التعليمي للتنمية المستدامة يحتاج إلى دراسة مقارنة عميقة لنظم التعليم التي تميزت في التنمية المستدامة حتى يمكن اختيار النموذج الذي يكون أكثر صلاحية للدول التي يتم لها التخطيط.

ثانيًا: أسلوب تقدير الاحتياجات من التعليم:

يعتمد هذا الأسلوب في التخطيط التعليمي على أساس تقدير الاحتياجات من التعليم خلال فترة زمنية معينة ولتكن سنوات خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م والمحددة بخمسة عشر عامًا، وبمعرفة نوع وضخامة هذه الاحتياجات توضع الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، وما يتضمنها من وسائل توفير الموارد المالية، والقوى العاملة للوفاء بالاحتياجات التعليمية، ويمكن تحديد الاحتياجات من التعليم في خطة التنمية المستدامة من خلال الهدف الرابع الذي اشتملت عليها وثيقة التنمية المستدامة : "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع".

ويتوقف نجاح هذا الأسلوب في بناء الخطة الوطنية للتنمية المستدامة في مجال التعليم إلى حد كبير على مدى بصيرة وواقعية القائمين بوضع الخطة.

ثالثًا: أسلوب تقدير الإمكانات للتعليم:

يعتمد هذا الأسلوب على تقدير الموارد من المال والقوى العاملة التي يمكن توفيرها لتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، بافتراض أن جمع هذه الموارد ستستغل إلى أقصى درجة ممكنة سواء كانت هذه الموارد من الدولة أو من الأفراد، أو كانت في صورة قروض أو إعانات من الخارج، ومن الواضح أن أي خطة للتعليم توضع على هذا الأساس يجب أن تأخذ في اعتبارها العوامل الآتية:

- نوع الخدمات التعليمية التي يمكن أن تقدمها الدولة أو الأفراد.
- مدى ضخامة هذه الخدمات.
- أولوية تقديم هذه الخدمات.

وفي حالة قلة الإمكانات التي يمكن توفيرها لتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، فإن أهم المشكلات التي يجب أن يواجهها القائمون بالتخطيط التعليمي هو تحديد الأولويات في التعليم. فتحديد هذه الأولويات سيكون في حالة اتباع هذا الأسلوب من التخطيط التعليمي مفتاح وضع الخطة التعليمية للتنمية المستدامة.

ويتبين من هذا العرض السريع للأساليب أو المداخل المختلفة للتخطيط التعليمي للتنمية المستدامة أن على المخططين اختيار الأسلوب المناسب الذي تحكمه تقديرات الاحتياجات من التعليم على المستوى الوطني، ومراعاة الامكانات المالية والبشرية[1].

مراحل بناء الخطة الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها وتقويمها

الخطة الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م تعدّ وثيقة وطنية تعكس إجماع الشركاء الوطنيين في كافة المؤسسات الحكومية والأهلية المعنية والمجتمع المدني في تنفيذ الأهداف التي تناولتها الوثيقة في جميع المجالات التعليمية، والاجتماعية، والثقافية، والإعلامية، مما يستلزم العمل على التخطيط التشاركي الذي يحقق مراحل بناء وتنفيذ وتقويم الخطة الوطنية للتنمية المستدامة والتي تتكون من خمس مراحل رئيسة تشتمل على أهم الخطوات والإجراءات التي تحقق وبدقة الأهداف المنشودة للتنمية المستدامة على المستوى الوطني، وأيضًا توفر عوامل النجاح لتحقيق ذلك وهي على النحو التالي:

المرحلة الأولى: التخطيط لبناء الخطة الوطنية للتنمية المستدامة:

تعد مرحلة التخطيط لبناء الخطة الوطنية للتنمية المستدامة المنطلق الرئيس لتحقيق أهداف التعليم نحو ٢٠٣٠ وذلك لأهميتها في تحديد آليات العمل الوطنية المحققة للأهداف العامة للتنمية المستدامة، ويمكن أن تشتمل هذه المرحلة على الخطوات التالية:

١. تكوين لجنة وطنية إشرافية عليا من ذوي الكفاءة والخبرة والاضطلاع بأنشطة التنمية المستدامة لتكون بمثابة همزة وصل بين القطاعات المعنية بتنفيذ الخطة وتضم ممثلين لمختلف الوزارات واللجان والمؤسسات الوطنية تتولى مسؤوليات

(١) فهمي، محمد سيف الدين: التخطيط التعليمي: أسسه وأساليب ومشكلاته، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٨، ٢٠٠٤م، ص ص٧٥–٨٠.

الإشراف على إعداد الخطة الوطنية وسير عملية بناء الخطة، وتذليل الصعوبات والمشكلات وتنسيق الجهود واستثمار الإمكانات المتوافرة لتوظيفها في دعم التخطيط الوطني، وإذا كانت هناك هيئة أو آلية مناسبة قائمة بالفعل تعنى بالتنمية المستدامة مثل اللجنة التنسيقية لعقد الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة أو المنتدى الوطني للتعليم للجميع فينبغي أن يُعهد اليه بالقيام بإعداد الخطة والإشراف على تنفيذها بمشاركة جميع الجهات المعنية بخاصة مشاركة اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم.

٢. إعداد برنامج تنفيذي لبناء الخطة الوطنية للتنمية المستدامة يتضمن الأهداف التفصيلية والمدة الزمنية والإستراتيجيات الخاصة بتحقيق التنمية المستدامة وتحديد المهام والمعلومات اللازمة.

٣. اختيار وتكوين مجموعات العمل الوطنية التي تعنى ببناء وتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة.

٤. تكوين قاعدة معلومات تعنى بجمع وتصنيف وتقييم البيانات والمعلومات والدراسات والوثائق اللازمة لتكون نقطة الانطلاق والاستناد في بناء الخطة الوطنية للتنمية المستدامة ومنها ما يلي:

- رصد المبادرات والبرامج الوطنية في مجال التنمية المستدامة – إن وجدت– في المجالات المختصة.
- رصد الإنجازات الوطنية والنواقص التي واجهت المبادرات التي اتخذت في إطار عقد الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة، وأهداف الألفية، وأهداف التعليم للجميع سابقاً.
- جمع التجارب والخبرات الدولية للاستفادة منها.
- تحليل القدرة التنظيمية والإدارية التي يمكن الاستفادة منها لتأمين تنفيذ الأهداف العامة للخطة على المستوى الوطني.

- تحليل الوضع الراهن لمجالات التنمية المستدامة على المستوى الوطني، وتحليل مدى جاهزية القطاع المعنية بتنفيذها، وتحديد الأولويات الوطنية في مجال التنمية المستدامة.
- تحليل واكتشاف الطرق والآليات المقترحة لتنفيذ الأهداف العامة للتنمية المستدامة من قبل كافة القطاعات، والشركاء، واقتراح البرامج والأنشطة المختلفة بما يحقق التناغم والانسجام بين تلك المجالات أو القطاعات، ويمكن في مجال التعليم الاستفادة من الجهود والخبرات والإنجازات التي تمت في مجال التعليم للجميع ٢٠١٥م، وفي مجال عقد الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة سابقًا مع تحديد الاستجابات المحتملة في كل ذلك، والحلول المطروحة للمشكلات.
- جمع المعلومات السكانية (عدد السكان، معدل زيادة السكان، التوزيع التصنيف...).
- معلومات عن الحالة التعليمية (أعداد المدارس، والطلاب، والمعلمين، وتأهيلهم، وأعداد الأميين وتصنيفهم طبقًا للسن، وأعداد المتعلمين ومؤهلاتهم ذكور وإناث...).
- معلومات عن الموارد التي سخرت للتنمية المستدامة (بشرية، مالية، مباني، تجهيزات، معدات، أدوات...).
- معلومات اقتصادية (تكلفة العملية التعليمية، تكلفة المعدات والمستلزمات...).
- معلومات عن الجهات المعنية بالتنمية المستدامة (وزارات، جمعيات، منظمات غير حكومية...).
- معلومات ديموغرافية (التوزيع الجغرافي للسكان، معدلات المواليد والوفيات، معدلات الأمية، معدلات القرائية...).
- معلومات إحصائية (نوعية، كمية، جداول، إحصائيات، رسوم بيانية...).

- معلومات تربوية كيفية (أهداف التعليم، المناهج، ،الأنشطة اللا صفية، المستويات، والمراحل التعليمية، الوسائل...).
- في الحالات التي لا يمكن فيها توفير البيانات من المصادر الموجودة يمكن استبدال ذلك بالعمل على عملية الحوار المباشر بين المعنيين في قطاعات (التعليم، والمالية، ووزارات التخطيط، والمنظمات التي تمثل المجتمع المدني) والاستفادة من هذه الحوارات في مشاركة تلك القطاعات في اقتراح الأنشطة والبرامج الملائمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

٥. يمكن تنظيم دورات تدريبية تأهيلية لمجموعات العمل التي سيعهد إليها بناء وتنفيذ وتقويم الخطة الوطنية للتنمية المستدامة لتنمية قدراتهم للقيام بمهام التخطيط على أكمل وجه، ولبيان الأهداف، وتوحيد المفاهيم، وتوضيح المؤشرات والدلائل لعملية التخطيط .

٦. أهمية توفير وسائل العمل اللازمة لعملية التخطيط والتنفيذ والتقويم من الأدوات والآلات والتجهيزات والوسائل.

٧. رصد الاعتمادات المالية اللازمة لبناء وتنفيذ وتقويم الخطة الوطنية للتنمية المستدامة.

٨. المشاركة في الاجتماعات والندوات الإقليمية والعالمية التي تعنى بالتنمية المستدامة للاستفادة منها في تنفيذ وتقويم الخطة الوطنية للتنمية المستدامة.

المرحلة الثانية: إعداد الخطة الوطنية للتنمية المستدامة:

لا توجد هيكلية محددة لإعداد خطة التنمية المستدامة، إلا أنه من الضروري الاعتماد على ما ورد في الوثيقة الرئيسة بشأن ذلك، كما أنه من الضروري أن تعتمد الخطة الوطنية على المنهجية العلمية لبناء الخطط الإستراتيجية ومن ذلك:

- بناء الرؤية، ويمكن الاستفادة من الرؤية الواردة في الوثيقة.
- صياغة الرسالة.

- صياغة القيم.
- الأهداف العامة الواردة في وثيقة التنمية المستدامة.
- القضايا الإستراتيجية للتعليم.
- بناء مؤشرات قياس الأداء ويمكن الاستفادة في ذلك مما قررته اللجنة التوجيهية بمنظمة اليونسكو.

المرحلة الثالثة: مرحلة متابعة تنفيذ الخطة:

وهذه المرحلة تبدأ بعد إعداد الخطة وإقرارها، واعتمادها من جانب السلطات العليا المختصة، ويتم فيها تناول الخطة وتحديد الأنشطة المناسبة والأعمال التي ينبغي القيام بها حتى يتم تنفيذ الخطة، وتوزيع الموارد المتاحة على خطوات التنفيذ، وتوقع المشكلات التي قد تحدث أثناء التنفيذ، وتصور كيفية مواجهتها والتغلب عليها، وقد يتم إدخال تعديلات على الأهداف أو البرامج أو أي عنصر آخر من عناصر الخطة في ضوء الخبرات الفعلية للتنفيذ، ويتوقف نجاح تنفيذ أي خطة على وضوح أهدافها، وارتباطها بالحاجات الفعلية للمستفيدين، ومراعاتها للإمكانات المادية والبشرية المتاحة، وينبغي في مرحلة التنفيذ أن يكون المبدأ العام الذي يحكم تنفيذ الخطة وبرامجها المختلفة هو تحقيق التعاون والمشاركة بين مختلف المستويات من ناحية التمويل أو تقديم الخبرات الفنية أو تهيئة الظروف الملائمة للعمل، وتقع مسؤوليات تنفيذ الخطة على عاتق جهاز التخطيط الذي يتولى تنفيذ الأعمال المتعلقة بالخطة، أما جهاز المتابعة لتنفيذ الخطة فيقع على عاتقه مسؤوليات متابعة الإشراف على تنفيذ الخطة ومطابقتها فنياً ومالياً وزمنياً وفقاً لما جاء في الخطة، وتعرّف مدى الالتزام بالبرنامج المحدد لخطوات التنفيذ وفقاً للأهداف والأسس التي وضعت عند إعداد الخطة، والكشف عن مواطن الضعف والقصور في تنفيذ المشروعات، واتخاذ الإجراءات المناسبة للتغلب عليها، لذا ينبغي متابعة سير الإجراءات التنفيذية منذ المراحل الأولى لتنفيذ الخطة، حتى لا تتراكم المشكلات والمعوقات أثناء التنفيذ، وتفشل الخطة في تحقيق أهدافها، ويتطلب ذلك من القائمين بعملية المتابعة والمراقبة الحصول على بيانات دورية عن مراحل التنفيذ ثم تجميع هذه البيانات وتبويبها، وتحليلها في ضوء الأهداف

العامة والتفصيلية للخطة، ويمكن أن تكون هذه التقارير دورية تصدر كل نصف سنة أو ربع سنة يوضح فيها ما تمَّ تنفيذه ومالم يتم وفقًا للبرنامج الزمني الموضح لتنفيذ الخطة ووفق المستهدفات في مؤشرات قياس الأداء[١].

المرحلة الرابعة: اطلاق الخطة الوطنية للتنمية المستدامة:

ينبغي أن يحظى إطلاق الخطة الوطنية للتنمية المستدامة بتغطية إعلامية ملائمة بما يسهم في التعريف بالخطة وأهدافها وبرامجها وطرق تنفيذها ومؤشرات تحقيقها، والوعي بأهميتها ونتائجها الإيجابية على التنمية الوطنية، ومن المستحسن إطلاق الخطة في حدث وطني بارز لزيادة الوعي والاهتمام بالخطة لدى القطاعات الحكومية والأهلية ولدى عامة المجتمع، مع إعداد ونشر الكتيبات والأدلة الاسترشادية للتعريف بالخطة الوطنية للتنمية المستدامة، وأهميتها على المستوى الوطني. وتنفيذ مناسبات إعلامية وتنظيم حوارات وطنية، وورش عمل، ومنتديات على شبكة الإنترنت بشأن ذلك، والعمل على كسب التأييد الوطني لعمليات التنفيذ للخطة.

المرحلة الخامسة: الرصد والتقويم والمتابعة للخطة الوطنية للتنمية المستدامة:

تمثل مرحلة التقويم والمتابعة لتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة منطلق رئيس لرصد الإنجازات ومعالجة المعوقات نحو الوصول لأهداف التنمية المستدامة، والالتزام من قبل مجموعات العمل الوطنية من أجل تحقيق الخطة الوطنية نحو ٢٠٣٠م، وإذكاء الوعي المجتمعي لأهمية التنمية المستدامة للوطن وأبنائه، ويمكن لتحقيق ذلك بناء قاعدة إلكترونية لمراقبة التنفيذ للخطة الوطنية وفق مؤشرات قياس أداء رئيسة، وإعداد تقارير وطنية دورية لمدى التقدم في تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، مع أهمية أن تكون عمليات الرصد والتقويم والمتابعة لفعالية الخطة بشكل مستمر، مع المراجعة الدائمة لأهداف الخطة ومراحل تنفيذها وأنشطتها والإطار الزمني لتنفيذها، وإدخال التعديلات

---

(١) مصطفى، صلاح عبدالحميد، وأخرون: مقدمة في الإدارة والتخطيط التربوي، مرجع سابق، ص ص٢٢١—٢٣٠.

عليها عند الاقتضاء وفي ضوء نتائج عمليات الرصد وتطور الأوضاع الاقتصادية والتنموية على المستوى الوطني، مع رصد المعوقات وتحديد آليات التغلب عليها عند التنفيذ بشكل دوري، مع التركيز على المجالات التي تقتضي مزيدًا من التدابير والعناية على المستوى الوطني، ويفضل أن يُجرى أول تقييم بعد سنة من بدء الخطة لتجُري بعد ذلك تقييمات دورية.

وقد يبدو هذا التقسيم للمراحل الأساسية للتخطيط التعليمي مفيدًا من وجهة النظر التحليلية، غير أن الواقع العلمي والعملي يدل على تداخل هذه المراحل، وتشابكها بحيث يتعذر وضع الحدود والفواصل بينها، فالمخطط التعليمي عندما يبدأ في وضع الخطة لا يتوقف به الأمر عند المستوى الفكري، بل يربط بينه وبين مجال التنفيذ، محاولا تفهم الظروف التي يعمل في إطارها، ومقدرًا الإمكانات المتوافرة لديه، والمشكلات التي يحتمل أن تواجهه، حتى يستطيع وضع خطة متكاملة ومرنة، فضلاً عن أن نجاح الخطة يستلزم متابعتها وتقويمها عند البدء في تنفيذ المشروعات التعليمية لتعرّف ما تحدثه من تغيرات، والوقوف على ما يعترض سبيلها من صعوبات، وهذه المراحل متشابكة الجوانب، متماسكة الحلقات، وتتصل فيها المقدمات بالنتائج، كما ترتبط فيها النتائج بالمقدمات[١].

إن الخطة الوطنية للتنمية المستدامة برنامج متكامل يجب يشارك في بنائه وتنفيذه جميع القطاعات المعنية التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بحيث تحقق تلك الخطة التناغم بين الأهداف العامة للخطة والبرامج والأنشطة التي تنفذها كافة القطاعات المعنية وفق المنهجيات العلمية لإعداد الخطط والأدوات الإستراتيجية، وبما يضمن التزام جميع الشركاء في توفير الموارد المالية، والبشرية، والدعم الإداري لتنفيذ الخطة، ويمكن لتحقيق ذلك العمل على اتخاذ التدابير والسياسات، والآليات والموارد البشرية والمالية والإعلامية والتقنية لإعداد الخطة وتنفيذها، مع إعداد خطة لكل مجال من مجالات خطة التنمية المستدامة، تقوم بها مجموعة تخطيط واحدة تتكون من الخبراء

(١) مصطفى، صلاح عبدالحميد، وأخرون: مقدمة في الإدارة والتخطيط التربوي، مرجع سابق ص٢٢١—٢٣٠.

الوطنيين في تلك المجالات أو القطاعات، ثم يتفرع من ذلك مجموعات تخصصية داخل كل مجال وفيما يخصُّ التعليم يمكن اختيار مجموعة من مجالات التعليم المختلفة: (التخطيط، تدريب المعلمين، البحوث التربوية، التطوير التربوي، تعليم الكبار، جودة التعليم، تطوير المناهج، الإشراف التعليمي، المالية، التعليم الأساسي، التعليم الثانوي، التعليم الفني،...) ويتم التنسيق بين تلك المجموعات عن طريق لجنة وطنية إشرافية عليا تحكم أو توجه الإطار العام للعمل، وتعد التقارير الدورية عن مدى سير العمل في بناء الخطة، ويمكن أن تشرف على ذلك اللجنة الوطنية للتعليم ٢٠٣٠م.

عوامل نجاح الخطة الوطنية للتنمية المستدامة

يرتبط تحقيق النجاح للخطة الوطنية للتنمية المستدامة على عدد من العوامل الرئيسة منها ما يلي:

١ - الحصول على قرار ودعم من الحكومة للمضي قدما في بناء وتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة بما يضمن مستوى أعلى من تأييد الخطة لدى جميع القطاعات الحكومية والأهلية.

٢ - حشد الجهود الوطنية والرسمية لدعم عملية بناء الخطة الوطنية للتنمية المستدامة.

٣ - ينبغي أن يستند في بناء الخطة الوطنية للتنمية المستدامة إلى معايير ومنهجية التخطيط الإستراتيجي.

٤ - أن تتماشى الخطة الوطنية للتنمية المستدامة وتتكامل مع كافة الخطط الوطنية الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والثقافية.

٥ - أن تكون شاملة وفعالة في نطاقها لجميع مجالات خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، بما يضمن ترابطها وتكاملها، وشموليتها للمجالات الثقافية والتعليمية والاجتماعية.

٦ - أن تساعد الدولة على الوفاء بالتزاماتها في مجال التنمية المستدامة،

٧ - أن تكون مشروعًا وطنيًا فعالاً لتحقيق الغايات الوطنية في مجال التنمية المستدامة نحو ٢٠٣٠م يشارك في بنائه جميع الشركاء الوطنيين من القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة والمجتمع المدني.

٨ - أن تكون عملية متواصلة في البناء والتنفيذ والتقويم، فالتنمية المستدامة ليست عملاً قصير المدى، وإنما سارية على المدى البعيد وللأجيال القادمة.

٩ - أن تعنى بالأبعاد الوطنية والدولية، وأن تستفيد وتتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة في مجال التنمية المستدامة.

١٠ - أن يستحضر معدّو الخطة الوطنية للتنمية المستدامة الممارسات والخبرات والتجارب الجيدة لدى الدول الأخرى، لكي يتسنى لهم الاستفادة من التجربة الدولية، وتمكين الآخرين من التعلم من تجربتهم الوطنية.

١١ - زيادة الوعي المجتمعي بأهمية التوازن في مجالات وموارد التنمية المستدامة بما يحقق الخير للأجيال الحالية، واستمرارية العمل والتنمية للأجيال القادمة.

١٢ - وضوح الأهداف التفصيلية المنبثقة من الأهداف العامة لخطة التنمية المستدامة.

١٣ - ضمان الاستخدام الأمثل للبيانات والمعلومات المتوافرة.

١٤ - توفير المؤشرات الكمية والنوعية التي تساعد على تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة.

١٥ - تحديد الفئات والجهات المستهدفة في الخطة الوطنية للتنمية المستدامة.

١٦ - إقامة شراكات واسعة بين كل الفئات والجهات المعنية بالتنمية المستدامة من الوزارات واللجان والمؤسسات الوطنية والإعلامية والمنظمات وجماعات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

١٧ - تعبئة الموارد والدعم المالي الملائم لبناء وتنفيذ وتقويم الخطة الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م.

١٨ - الحرص على أن تكون عملية بناء الخطة الوطنية للتنمية المستدامة متسقة

ومتزامنة بقدر الامكان مع الخطط والرؤى الوطنية، ومبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن «التعليم أولاً»، وما يُضطلع به من أعمال على الصعيد الوطني من الخطط التعليمية والتنموية.

كما يتطلب – أيضًا– الحكم على مدى فاعلية الخطة الوطنية للتنمية المستدامة استنادها على المرتكزات الآتية:

١. وضوح الهدف الوطني من بناء الخطة، ومضمونه، ودواعيه، وإعلام المنفذين، والقائمين على المتابعة، والتقويم، والتأكيد على مبدأ التقويم في ضوء الهدف.

٢. الواقعية في ترتيب الأولويات في الخطة في ضوء ما يستهدف تحقيقه مع توفير مستلزماتها المادية، والبشرية، والتنظيمية.

٣. بساطة الخطة الوطنية للتنمية المستدامة التي هي نتاج تفاعل الحاجات، والإمكانات، ولكي تنفذ الخطة، وتحقق أغراضها الدقيقة، والمحددة، فيلزم التأكد من فَهم عملياتها، مثل: سير العمل، والتنفيذ، وأولويات تقدير الإمكانات، وتكليف العاملين بالمهمات وأداء المسؤوليات، والتحفيز لاستثارة الحماس، والجدية في تحقيقها.

٤. تجنب معوقات الأدوار، وتداخل الاعتماد في الوظيفة بتحديد مسؤوليات أداء الواجبات، بفضل عوامل التخصيص، تقسيم العمل بنظام تقتضيه متطلبات الاستقرار النسبي لإمكانية تحقيق أهداف الخطة الوطنية للتنمية المستدامة.

٥. الترابط، والتكامل بين أجزاء عملية التخطيط التربوي عند بناء الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، والتناسق بينها وبين أنواع التخطيط الأخرى، لسهولة تنفيذ أنشطة الخطط الإجرائية، وتوجيه أدائها، لتحقيق أهدافها الرئيسة.

٦. مراعاة المرونة في تناول الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، بحيث تتوافق مع الظروف الطارئة، ومواجهة التغيرات، والتطورات السريعة في المجتمع، وفي مجالات المعرفة، والعلم، ومع المواقف المتفاوتة التي قد تعترض سبيل تنفيذ الخطة، وتتمثل هذه المرونة في حسن انتقاء البدائل المناسبة، وتقبل التحولات من دون مساس

بجوهر الخطة، وإمكانات التطوير الفعلي للبرامج، وتحقيق التوازن في أداء القطاعات لتكتمل دورة العمل في عدالة، وتكافؤ الفرص، وتوقع الظروف التي يمكن أن تواجه الخطة في المستقبل.

٧. النظرة الشمولية، والكلية المتوازنة عند بناء الخطة الوطنية للتنمية المستدامة لكافة جوانب العملية التعليمية ومتغيراته، وأنشطته، وترتيب عناصرها، وفقًا لأهميتها في تحقيق أهداف عند بناء الخطة الوطنية للتنمية المستدامة.

العناصر التعليمية الفاعلة في تحقيق الخطة للتنمية المستدامة

تقع المسؤولية الرئيسة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مجال التعليم على عاتق وزارات التربية والتعليم عن طريق قطاعاتها ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، والتي من أبرز عناصرها المحققة لذلك:

- السياسات التعليمية.
- تخطيط البرامج والمشروعات والأنشطة.
- تطوير المناهج الدراسية.
- تطوير أساليب التعليم والتعلّم.
- تدريب المعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم.
- الإشراف التربوي.
- الأنشطة الطلابية.
- التعليم الشامل للجميع.
- البحوث والدراسات التربوية.

مجموعة الدعم الإقليمية للهدف الرابع من التنمية المستدامة

تستطيع فرق العمل الوطنية الاستفادة من خبرات التمثيل الإقليمي العربي في اللجنة التوجيهية العالمية للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، والتي تتكون من عدد من الدول العربية وهي: المغرب، سلطنة عُمان، المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مكتب التربية العربي لدول الخليج، ورؤية مجموعة الدعم الإقليمية تنطلق من ضمان جودة التعليم الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع في المنطقة العربية من خلال تآزر وتماسك أعمال المنظمات الأعضاء على المستوى الوطني والإقليمي.

مبادرات اليونسكو الإقليمية الداعمة

بادرت منظمة اليونسكو من خلال مكاتبها الإقليمية بالمنطقة العربية إلى تقديم عدد من المبادرات الداعمة للدول الأعضاء في تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، والتي يمكن –أيضًا– الاستفادة منها في إعداد وتنفيذ ورصد الخطة الوطني للتنمية المستدامة، وتتمثل مبادرات منظمة اليونسكو في الآتي:

١. إعداد خارطة طريق إقليمية على المستوى العربي بحيث يتم الالتزام بها من قبل جميع الشركاء.

٢. تحديد الالتزامات من الدول الأعضاء في تنفيذ خارطة الطريق والمتمثلة في الآتي:
   - تنفيذ أنشطة توعوية بشأن أجندة التعليم ٢٠٣٠م (الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة).
   - توفير آلية شراكة وتنسيق وطنية في مجال التعليم عبر تشكيل فريق وطني يضم القطاعات المعنية كافة.
   - مراجعة آليات الرصد الخاصة بقطاع التعليم.

- تحديد الحاجات في مجال بناء القدرات داخل الوزارات المعنية والعاملين في مجال التعليم.
- حصر السياسات والبرامج الضرورية لتنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

٣. تفعيل جدول الأعمال في المنطقة العربية والذي يشتمل على التالي:

- تنمية القدرات، وتحديد الاحتياجات والتحديات على جميع المستويات ووضع خطة لتنمية القدرات.
- القياس والرصد: من خلال استعراض آليات الرصد الوطنية بما في ذلك توافر الأدلة اللازمة للرصد، ودمج المؤشرات الموضوعية للهدف الرابع بما في ذلك وضع المنهجيات والمبادئ التوجيهية التقنية، وخطة محتملة على المستوى الوطني.
- التمويل: من خلال مراجعة مشهد الموارد وتعبئة وتخصيص الموارد المحلية والدولية بطريقة منصفة.
- الملكية والقيادة الوطنية: من خلال التعاون بين الجميع للعمل الجماعي.
- المناصرة والتواصل: من خلال الدعوة لجدول اعمال التعليم وترابطه مع أهداف التنمية المستدامة بشكل عام والتواصل بشكل فعال باستمرار.
- التنسيق والشراكة: من خلال إنشاء وتعزيز آلية وطنية قوية وواسعة وشاملة، وضمان آلية شراكة ودعم فعالة.
- تنفيذ الأهداف ووسائل التنفيذ: من خلال رسم خرائط السياسات والبرامج اللازمة، وتحديد الخيارات الاستراتيجية لذلك.

مؤشرات قياس الأداء للهدف الرابع من خطة التنمية المستدامة

تعدُّ المؤشرات إحدى المداخل التقويمية لمدى تحقق أهداف التنمية المستدامة في جميع من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، وذلك بما يمكن القائمين على تنفيذ

تلك الأهداف من الوقوف على ما تم تحقيقه من إنجازات، وما يتطلبه الأمر من تطوير لتحسين قدرته، مع تمكين القدرات الوطنية من الوقوف على واقع التنمية المستدامة على المستوى الوطني وفق الآليات التي يمارسونها وذلك بأسلوب علمي يتخذ من قراءة البيانات والمعلومات منهاجًا له ويحتكم إلى مؤشرات موضوعية، مما تتيح تقييمًا علميًّا وموضوعيًّا لمدى القرب أو البعد عن اهداف التنمية المستدامة.

كما أنه لا يمكن بحال تعرّف التطور أو التقدم الذي يحرزه النظام الاقتصادي أو الاجتماعي والبيئي في مجال التنمية المستدامة من دون وجود بيانات ومعلومات دقيقة وواضحة فعندما نتحدث عن وضع الخطط الوطنية للتنمية المستدامة أو الخطط الوطنية التي تشتمل على أهداف التنمية المستدامة أو تنفيذها أو تقييمها. أو عندما نتحدث عن القرارات التي تتخذ بشأنها، وعندما نتحدث عن مستوى تحقيق الأهداف، وعندما نتحدث عن مستوى أداء القطاعات المعنية بالتنمية المستدامة، فإننا يجب أن نتحدث مسبقًا عن نظام معلوماتي قوي يدعم جميع ما سبق، ولهذا السبب نجد أن الأنظمة الناجحة تهتم أشد الاهتمام بالأنظمة المعلوماتية لأثرها المهم في تقدم تلك الأنظمة أو تأخرها، وتستخدم المؤشرات لكشف الواقع والوقوف على الحالة الراهنة، كما يمكن استخدام المؤشرات للتنمية المستدامة على نطاق واسع في مراقبة الأداء وذلك من خلال منهجية عقد المقارنات. ويمكن عرض ثلاث منهجيات في هذا السياق وهي:

١ - مقارنة تاريخية: وهي أن تتم مقارنة المؤشرات الحالية للتنمية المستدامة بمؤشرات سابقة في فترات زمنية محددة، وذلك بهدف تحديد درجة التغير في مجالات التنمية المستدامة عبر السنوات على المستوى الوطني.

٢ - مقارنة بدول شبيهة: وهي تلك المقارنة التي يتم عقدها بين دولة وأخرى مماثلة في الموارد والإمكانات وقياس مدى التقدم في مجالات التنمية المستدامة.

٣ - مقارنة مثالية: وهي تلك المقارنة التي يتم عقدها بدول مثالية ومتقدمة في مجال التنمية المستدامة، وتكون تلك الدول المثالية مستهدفة في المستقبل إن لم يكن القريب فالمستقبل البعيد.

ولتحقيق ذلك فقد بادرت منظمة اليونيسكو إلى إنشاء الفريق الاستشاري التقني لكي يزودها بمعلومات عن أصداء الغايات المقترحة بشأن التعليم لما بعد ٢٠١٥م، ويصوغ توصيات بشأن المؤشرات، ويسهم في توجيه إعداد جدول أعمال لعمليات القياس، ويراس هذا الفريق معهد اليونيسكو للإحصاء، ويضم خبراء من معدي التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، ومن منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، واليونيسكو، واليونيسيف، والبنك الدولي. ويعمل هذا الفريق على إعداد مؤشرات للهدف الرابع من الأهداف العامة لخطة التنمية المستدامة بما يجعل التنفيذ والرصد أكثر فعالية للدول الأعضاء، ويمكن العمل على دمج المؤشرات التي اعتمدها اليونيسكو في الخطة الوطنية للتعليم أو تضمينها للخطة الوطنية للتنمية المستدامة، وبذلك تسهم تلك المؤشرات في تقييم ورصد مدى التقدم المحرز لتحقيق الهدف الرابع وغاياته على المستوى الوطني من عدمه، وإمكانية مقارنة ذلك بالمستوى الإقليمي والدولي، وإطار المؤشرات القطاعية المقترحة للهدف الرابع للتنمية المستدامة هي:

- ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠م.
- ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٣٠م.
- ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام ٢٠٣٠م.
- تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام ٢٠٣٠م.
- القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال بحلول عام ٢٠٣٠م.

- ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠م.
- ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠م.
- بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع.
- تحقيق زيادة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الإفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٢٠م.
- تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين بحلول عام ٢٠٣٠م.

ويمكن لتحقيق رصد وتقييم تلك المؤشرات الاستفادة من التوصيات التي تمَّ تقديمها في الاجتماع التنسيقي حول هدف التنمية المستدامة الرابع – التعليم بحلول عام ٢٠٣٠م الذي عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة من ١٠إلى ١١ أكتوبر ٢٠١٦م والتي تتمثل في :

- إنشاء أطر مؤسسية تجمع منتجي ومستخدمي بيانات التعليم لضمان التغطية الموحدة والشاملة.
- تقييم نظم المعلومات الوطنية لتحديد نوعية البيانات وضمان استخدامها في اتخاذ القرارات، والتخطيط ورصد الأهداف والغايات الوطنية والدولية.
- دراسة إمكانية تغطية خصائص فردية أكثر في أدوات جمع البيانات.

- الاستثمار في قياس مهارات الشباب والكبار كالقرائية الوطنية ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مؤشرات قياس الأداء للأهداف المرتبطة بالتعليم من أهداف خطة التنمية المستدامة

كما ذكرنا سابقًا فإن للتعليم أثر في العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، كما أن التعليم مدرج في غايات أخرى ترتبط به بطريقة مباشرة أو طريقة غير مباشرة منها:

١ - القضاء على الفقر.

٢ - الصحة.

٣ - المساواة بين الجنسين.

٤ - العمل اللائق.

٥ - الاستهلاك المسؤول.

٦ - تغير المناخ.

٧ - السلام والعدل والمؤسسات القوية.

وكل هذه المجالات لها مستهدفات ومؤشرات قياس أداء تختص بقياس مدى تحققها، ومن الأهمية أن يكون للتعليم دور بارز في الإسهام في الوصول إلى مستهدفات هذه المؤشرات، مما يعني الاهتمام بهذه المؤشرات والاطلاع على تفاصيلها وآليات وبرامج تحقيقها سواء على المستوى الوطني أو على مستوى القطاعات المعنية بتلك المجالات.

مهمات المخطط التعليمي ووظائفه في بناء وتنفيذ خطة التنمية المستدامة

نعني بمهمات المخطط التربوي ووظائفه: ما يجب عليه القيام به في إنجاز عمله لتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، أو بمعنى آخر: طبيعة العمل الذي يمارسه، فقد

ترتب في كثير من الخطط ضعف في الإعداد، ويعود من أسباب ذلك إشكالية التأهيل والتدريب المناسب، وغموض الأدوار، والمهمات التي يجب أن يؤديها المخطط في مجال التخطيط التعليمي، غير أن هناك ملامح أساسية لطبيعة مهمات المخطط التعليمي، وأدواره؛ أجمعت عليها كتابات التخطيط التعليمي، والتي يمكن الاستفادة منها عند بناء وتنفيذ وتقويم الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، وذلك من خلال رسم المخطط رؤية واسعة لوزارة التربية والتعليم، فهو – أيضًا– باحث ومصمم، ومطور البرامج، يقود العمليات الإدارية العامة، ويؤثر في التغير الاجتماعي، ويجيد التحليلات الفنية، والإدارية والتربوية، ومع ذلك فالمهمة الأساسية وضع الخطة التربوية، من خلال تحليل البيانات، وتحديد أهداف وزارة التربية والتعليم، وبناءً على ذلك يساعد الوزارة، ومجموعات العمل في تحديد أهدافهم، وصياغة الرؤية والرسالة.

ويحدد المخطط التعليمي الاستراتيجيات التي – من خلالها– يمكن تحقيق أهداف وزارة التربية والتعليم، ورؤيتها، وهو – كذلك – مسؤول عن وضع هذه الإستراتيجيات موضع التنفيذ، ومن المهم أن يأخذ عدة اعتبارات عند وضع الخطة، مثل: توصيات السياسة، والخطط المطبقة فعلاً، والخطط الشاملة، والخطط في المناطق المجاورة، والخطط السابقة، وأخيرًا خطط التنمية الاقتصادية، ويمكن حصر مهمات المخطط التربوي، ووظائفه في ثلاث مهمات رئيسة على النحو التالي:

١- العمل على إعداد الخطة:

يعد إعداد الخطة الوطنية للتنمية المستدامة في مجال التعليم، وتصميمها من أبرز مهمات المخطط التعليمي ووظائفه، وهي الوظيفة التي عرف بها، والمهمة التي يضطلع بها، وهي جزء لا يتجزأ من طبيعة عمله، ويتضمن تصميم الخطة تحديد الاتجاهات العامة للخطة، وتعيين أهدافها، ومراحل تنفيذها، وبرامجها الثانوية، تبعًا للأولويات المفصلة، والإمكانات المتاحة، وحجم تمويلها، وإطار مشروعاتها، أو إجراء عملية التخطيط بشكل متناسق بين عناصرها، حتى تأخذ الخطة صيغتها

النهائية، ثم الإعلام بها، كل ذلك يتم في صوغ نظري منهجي، لذلك يجب أن يتعامل المخطط التربوي مع بيانات، ومعلومات متوافرة، وقرارات، وتوجيهات حاكمة، وعند إعداد المخطط التعليمي للخطة الوطنية للتنمية المستدامة؛ فالمخطط مطالب بعدة مهمات فرعية، لعل من أهمها:

- جمع البيانات، وتحويلها إلى معلومات، وتنظيمها.
- تقويم ما أُنجز في الخطط السابقة للتعليم للجميع، والتنمية المستدامة، وخطط التعليم المختلفة.
- تعرّف حدود الميزانية السنوية المخصصة لتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة ، ليبني تلك الخطة في ضوء الميزانية الفعلية.
- فحص المشروعات العديدة المطروحة من قبل الوزارات، والهيئات التعليمية، وتقويمها.
- دراسة تقارير الموارد المادية الجديدة، ومطالب المجتمع، ومدى الرغبة في الإصلاح، والتغيير لتحقيق التنمية المستدامة.
- كتابة التقارير عن التنوع في المشكلات التربوية التي تحول من دون تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة.
- إعادة تقويم الأهداف التفصيلية على المستوى الوطني باستمرار، وإعادة ترتيب الأولويات، وما يخصص للخطة الوطنية للتنمية المستدامة في ضوء التغير في الاقتصاد المحلي، والعالمي، والأزمات التعليمية الداخلية.

٢- وضع الخطة موضع التنفيذ:

المخطط التعليمي ليس مسئولاً فقط عن وضع الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، وتصميمها؛ بل إن من مهماته الرئيسة – أيضًا– مسئولية متابعة سيرها، وتنفيذها، فالخطط على الورق تراعي كافة المعايير العلمية المحكمة، ولكن عند اصطدامها بالواقع تظهر عديد من نقاط الضعف، التي قد ترجع إلى إعداد

الخطة نفسها، أو إلى واضع الخطة، أو القائم على تنفيذها، أو إلى الواقع الذي تنفذ فيه الخطة.

إن مشاركة المخطط التعليمي في بناء الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، وإشرافه على عملية تنفيذ الخطة، يجعله يحدد أهم المشكلات، والمعوقات التي تحول من دون تطبيق الخطة، والتي يمكن تلافيها عند وضع الخطط الجديدة، كما يجعله قادرًا على تقويمها، وتعديل بعض أجزائها؛ لتتماشى مع الواقع في حدود المعايير العلمية الموضوعية للخطة الوطنية للتنمية المستدامة، والمخطط – أيضًا – في أثناء عملية التنفيذ يتوقع بمشكلات تربوية حقيقة واقعية يضعها ضمن اولوياته؛ لتكون نواة لخطط تعليمية جديدة.

ويتعين على المخطط في مرحلة التنفيذ عمل دراسة مستفيضة لظروف تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، وصعوبة التنفيذ، وعقباته، وأخطائه، ولدراسة أخطاء التنفيذ عليه أن يبدأ بالنتائج المخططة، ومن ذلك يستدل على مدى انحراف التنفيذ عن المستهدف في الخطة، وكلما اتسع مدى الانحراف في المنفذ عن المستهدف، كان ذلك ادعى إلى السؤال عن أسباب هذا الانحراف؛ فهل هو راجع إلى قصور في التنفيذ؟ أم هل هو راجع إلى عقبات بشرية واجهته؟ أم هل هو راجع إلى خطأ في تقدير المخطط للواقع القائم، وعدم قدرته على التوقع بسير المتغيرات الرئيسة في الخطة.

إن مرحلة التنفيذ للخطة الوطنية للتنمية المستدامة ليست سهلة، بل تعد من أصعب مراحل التخطيط التربوي، ولعل هناك العديد من العوامل المرتبطة بضعف مستوى تنفيذ الخطط التربوية؛ من بينها قصور الموارد والإمكانات المتاحة لعملية التخطيط، وضعف إدراك مدى صعوبة التغيير الذي يحدث في النظام التعليمي، بخاصة أن مدة تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة تستغرق خمسة عشر عامًا[١] .

---

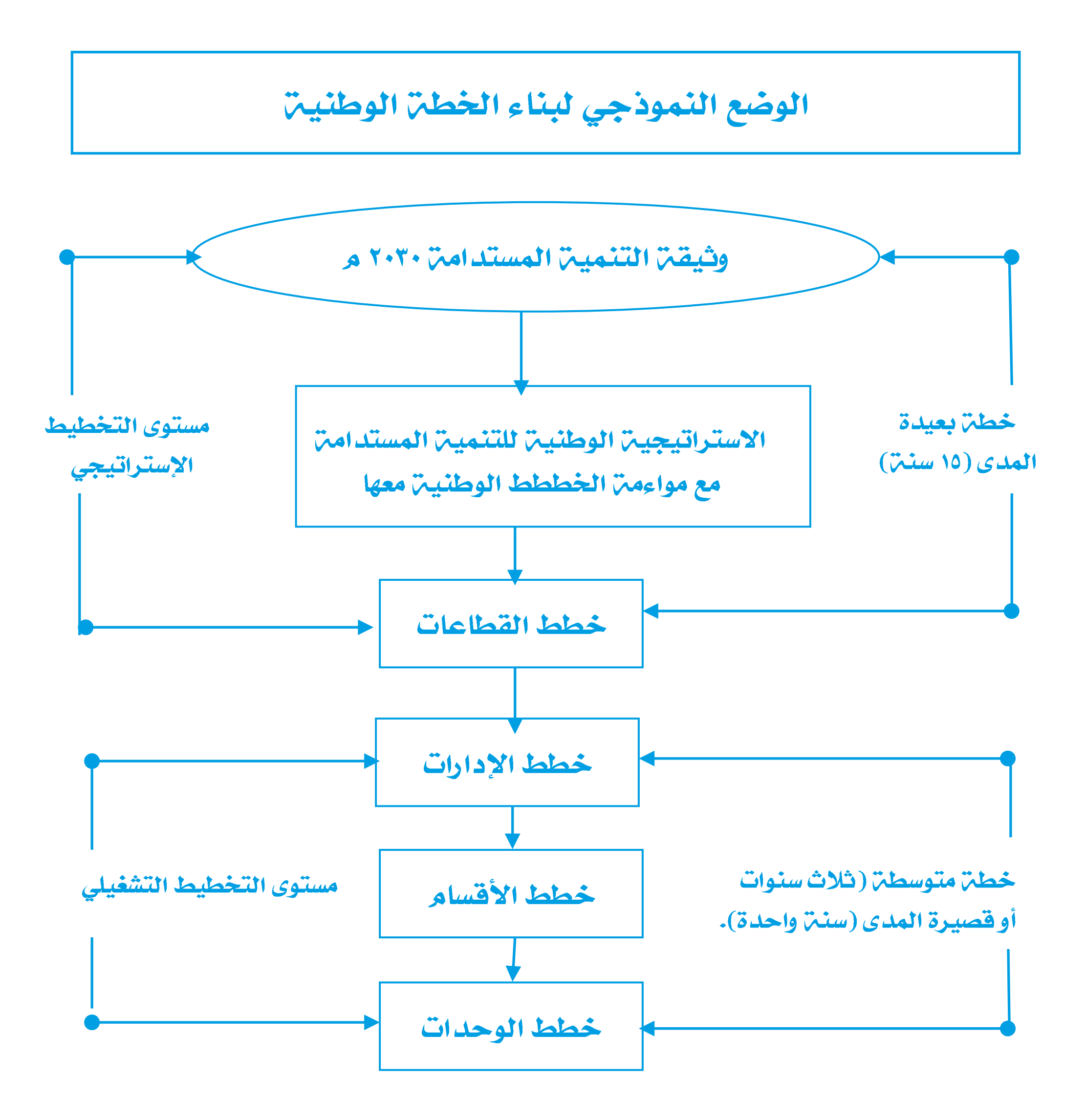
(١) سعد، السيدة محمود: المخطط التعليمي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ص١٣٢–١٣٣.

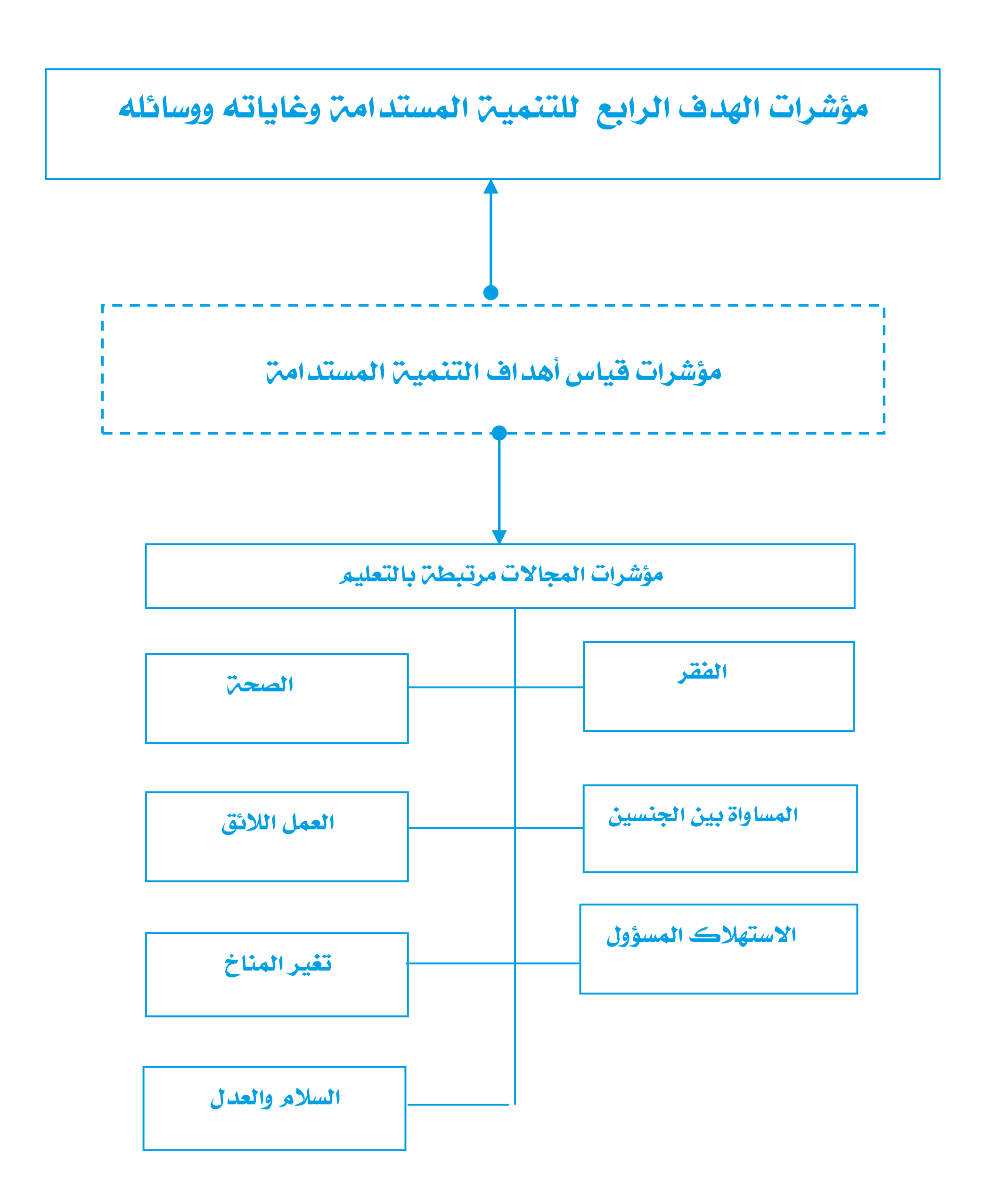
أعضاء فريق العمل الوطني للتنمية المستدامة

يمكن أن يشارك في فريق العمل للخطة الوطنية للتنمية المستدامة العديد من الجهات ذات العلاقة، ومؤسسات المجتمع المدني، وبعض الشخصيات الداعمة من القطاع الخاص ومنها:

- وزارة الاقتصاد والتخطيط.
- وزارة التربية والتعليم.
- وزارة المالية.
- وزارة الخدمة الاجتماعية.
- الغرف التجارية والصناعية.
- الجمعيات ومؤسسات المجتمع.
- مراكز الإحصاء الوطنية.
- اللجان الوطنية للتربية والثقافة والعلوم.
- الجامعات.

النماذج الاسترشادية لبناء الخطة الوطنية للتنمية المستدامة


الوضع النموذجي لبناء الخطة الوطنية
وثيقة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ م
مستوى التخطيط
الإستراتيجي
الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة
مع مواءمة الخططط الوطنية معها
خطة بعيدة
المدى (١٥ سنة)
خطط القطاعات
خطط الإدارات
مستوى التخطيط التشغيلي
خطط الأقسام
خطة متوسطة (ثلاث سنوات
أو قصيرة المدى (سنة واحدة).
خطط الوحدات


مؤشرات الهدف الرابع للتنمية المستدامة وغاياته ووسائله
مؤشرات قياس أهداف التنمية المستدامة
مؤشرات المجالات مرتبطة بالتعليم
الفقر
الصحة
المساواة بين الجنسين
العمل اللائق
الاستهلاك المسؤول
تغير المناخ
السلام والعدل

الهدف الاستراتيجي الرابع	الغايات	مؤشرات الأداء	المستهدفات السنوية				
			٢٠١٧م	٢٠١٨م	٢٠١٩م	٢٠٢٠م	٢٠٢١م
ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠م.							

البرامج والمشروعات التنفيذية
للخطة الوطنية للتنمية المستدامة

الهدف التفصيلي	البرامج والمشروعات	الجدولة الزمنية										الجهة المسؤولة	
		٢٠١٧م		٢٠١٨م		٢٠١٩م		٢٠٢٠م		٢٠٢١م			
												الرئيسة	المساندة

م	خطوات العمل (الإجراءات) لبناء الخطة الوطنية للتنمية المستدامة	مسؤولية التنفيذ الجهة/الشخص الرئيس + المساند	الفترة الزمنية (بالأيام)	ملاحظات
١				
٢				
٣				
٤				
٥				
٦				
٧				
٨				
٩				

١. اسم البرنامج /المشروع:	
٢. الجهة المنفذة:	٣. اسم الجهة :
٤. اسم المسؤول المباشر عن المشروع/البرنامج:	

٥. أهداف البرنامج /المشروع:

الأهداف الخاصة بالبرنامج /المشروع

٦. علاقته بأهداف التنمية المستدامة

أهداف الخطة التشغيلية	علاقته بالتنمية المستدامة
الهدف العام المنتمي إليه البرنامج/ المشروع:	
الهدف / الأهداف التفصيلية :	

٧. وصف البرنامج/المشروع ومخرجاته:

وصف البرنامج /المشروع	الوقت المتوقع للانتهاء من البرنامج /المشروع	المخرج النهائي المتوقع للبرنامج /للمشروع

٨. التكلفة التقديرية للبرنامج: (وسيلة توفير كلفة البرنامج /المشروع)

☐ لا يحتاج إلى تكلفة مالية .

☐ يحتاج إلى تكلفة مالية .

معتمد في الميزانية للخطة الوطنية للتنمية المستدامة	يحتاج إلى مصدر مالي		
	تمويل ذاتي	تمويل خارجي	
		المبلغ	المصدر/ الجهة المانحة
المجموع:	المجموع:	المجموع:	

٩. مكونات البرنامج /المشروع (مراحله):

المرحلة	وقت التنفيذ		المخرجات أو النواتج المتوقعة للمرحلة
	من	إلى	
الأولى	/ /	/ /	

١٠. خطوات تنفيذ المرحلة الأولى :

الخطوة الأولى	
الخطوة الثانية	
الخطوة الثالثة	

تابع : مكونات البرنامج /المشروع (مراحله) :

المرحلة	وقت التنفيذ		المخرجات أو النواتج المتوقعة للمرحلة
	من	إلى	
الثانية	/ /	/ /	

تابع: خطوات تنفيذ المرحلة الثانية :

الخطوة الأولى	
الخطوة الثانية	
الخطوة الثالثة	

تابع: مكونات البرنامج /المشروع (مراحله) :

المرحلة	وقت التنفيذ		المخرجات أو النواتج المتوقعة للمرحلة
	من	إلى	
الأولى	/ /	/ /	

تابع : خطوات تنفيذ المرحلة الثالثة :

الخطوة الأولى	
الخطوة الثانية	
الخطوة الثالثة	
الخطوة الرابعة	

١١. فريق العمل المشارك في البرنامج /المشروع :

المشاركون (داخل القطاع)			المشاركون (خارج القطاع)		
الاسم	الوظيفة	المهمة	الاسم	الوظيفة	المهمة

١٢. الجهات المساندة في تنفيذ البرنامج /المشروع:

الجهات المشاركة (داخل الإدارة /الوزارة)	المهام المطلوبة	الجهات المشاركة (خارج الوزارة)	المهام المطلوبة

النموذج الرئيس للخطة التشغيلية لبرامج ومشروعات التنمية المستدامة

الهدف العام : ....

الهدف التفصيلي : ....

م	البرامج/ المشروعات	المدة	المتطلبات	الجهة المسؤولة		الدعم الخارج
				الرئيسة	المساندة	

قائمة المراجع

إعلان إنشيون بشأن التعليم بحلول عام ٢٠٣٠م الصادر عن المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥م الذي عقد في إنشيون بجمهورية كوريا الجنوبية خلال الفترة الممتدة من ١٩ إلى ٢٢ مايو ٢٠١٥م.

البيان الختامي للاجتماع العالمي لحركة التعليم للجميع، اليونسكو، مسقط، عمان، ١٢-١٤ مايو ٢٠١٤م.

البيان الصادر عن المنتدى السياسي رفيع المستوى المتعلق بمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك تحت عنوان : (ضمان عدم ترك أحد في الخلف) في المدة من ٦ إلى ١٥ شوال ١٤٣٧هـ.

التربية من أجل التنمية المستدامة، إصدار منظمة اليونسكو، ترجمة: حنان عبدالله عنقاوي، ٢٠١٢م.

التعليم للجميع: دليل التخطيط لإعداد الخطة الوطنية- متابعة المنتدى العالمي للتربية (داكار السنغال) أبريل ٢٠٠٠م، منظمة اليونسكو ومكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ٢٠٠٢م.

تقارير التنمية البشرية، إصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.un.org/ar/esa/hdr

التقرير الختامي لاجتماع الخبراء الإقليمي حول التعليم في مجال التغير المناخي والتنمية المستدامة في الدول العربية، منظمة اليونسكو، بيروت ٥ -٧ مايو ٢٠١٥م.

التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، عزالدين آدم النور .files/books.elebda3.net/download-pdf-ebooks.org-ku-16916.doc

التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ١٤٢٧هـ.

خارطة طريق إقليمية :برنامج العمل بشأن التعليم الصادرة عن الاجتماع العربي الإقليمي الأوّل بشأن التعليم ٢٠٣٠م الذي عُقد في الخامس عشر والسادس عشر من ديسمبر ٢٠١٥م في القاهرة؛ في جمهورية مصر العربية.

السنبل، عبد العزيز دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي،(الأمن مسئولية الجميع)،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض٢٠٠١م.

الطويل، زكي يونس، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي، دار النشر: دار زهران، ٢٠١٣م.

فهمي، محمد سيف الدين، التخطيط التعليمي، أسسه وأساليب ومشكلاته، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٨، ٢٠٠٤م.

الكرخي، مجيد، التخطيط الاستراتيجي، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع،١٤٢٩هـ.

اللملومي، الجيلاني وأخرون، دور التعليم والتدريب في التنمية المستدامة: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مكتب اليونسكو –بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.

مصطفى، صلاح عبدالحميد، وأخرون، مقدمة في الإدارة والتخطيط التربوي، الرياض، مكتبة الرشد،ط١، ١٤٢٨هـ.

المغربي، عبدالحميد عبدالفتاح، وغريبة، رمضان فهيم، التخطيط الإستراتيجي بقياس الأداء المتوازن، الرياض، مكتبة الشقري، ط ٢، ١٤٢٧هـ .

وزارة التعليم، مفاهيم ومصطلحات التخطيط التربوي، الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، الرياض، ط٢، ١٤٣٢هـ.

وثيقة التنمية المستدامة، هيئة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، ١٢/أغسطس ٢٠١٥م.

- http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002163/216383a.pdf



التعليم 2030

دليل التخطيط نحو المستقبل

يهدف كتاب "التعليم 2030م: دليل التخطيط نحو المستقبل" إلى توضيح آليات بناء الخطط الوطنية للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة من خلال التخطيط لبرامج ومشروعات وأنشطة وطنية، يتم رصد تقدمها عبر مؤشرات قياس الأداء، ويمكنها أن تساعد الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال تحقيق أهداف التعليم 2030م.



للحصول على مزيد من النسخ اتصل على الموزع الوحيد
لإصدارات مكتب التربية العربي لدول الخليج: **مكتبة تربية الغد**
جوال: +966 505446480 - +966 503421124
هاتف: +966 11 2084244 فاكس: +966 11 4715983
ص.ب: 325338 الرياض 11371 المملكة العربية السعودية


ISBN 978-9960-15-660-6
9 789960 156606 >